الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلـــوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الموضـــــــــــــــوع

دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 -دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
وردة مرسي

الأستاذ المشرف:
فاطمة رحال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/ مسمش نجاة	محاضر ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ رحال فاطمة	محاضر ب	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ مودع ايمان	محاضر ب	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا المتواضع

إلى الوالدين الكريمين "أمي وأبي" أطال الله في عمرهما وأمدهم بالصحة والعافية

إلى أخوتي وأخص بالذكر سهام وإكرام ومنار وأحبائي وكل أفراد عائلتي

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل وردة مرسي

Designed by pngtree

شكر وتقدير

الشكر والحمد الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

اللهم إني أحمد الله حمدا كثيرا لإنجاز هذا العمل و أسالك أن تنفعني بما علمتني و أن توفقني في الدنيا والآخرة

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي الفاضلة فاطمة رحال لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعنايتها وصبرها معي وشكرا أيضا على كل ما قدمته من نصائح قيمة وتوجيها وتشجيعها لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون على إكمال هذه الرسالة وأخص بالذكر بنت خالي فريدة بوزيدي التي قدمت لي يد المساعدة

ملخص الدراسة

تهدف دراستنا إلى توضيح دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا)،حيث يعد القطاع الزراعي قطاع هام ورئيسي في أي بلد نظرا لدوره في توفير الغذاء للسكان لتلبية حاجياتهم وتحقيق أمن غذائي فعال للبلاد دون خلق عجز أو نقص في البلد،ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية :هل استطاعت السياسة الزراعية بالجزائر تحقيق الأمن الغذائي في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع(الحليب والقمح)؟ ، من خلال دراسة هذه الإشكالية توصلنا أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي لمنتجي الحليب والقمح والتخفيف من حدة التبعية الغذائية وذلك من خلال إتباع سياسات زراعية تتميز بالاستمرارية وتعمل على تفعيل القطاع الفلاحي في الجزائر والنهوض به لتدارك المشاكل التي يعاني منها باعتباره قطاع إستراتيجي يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، حيث وضعت الجزائر في هذا الصدد عدة برامج ومخططات تسعى من خلالها إلى التطوير والتجديد الفلاحي والريفي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الأمن الغذائي،السياسة الزراعية ، القمح، الحليب

Résumé

Notre étude vise à clarifier le rôle de la politique agricole dans la réalisation de la sécurité alimentaire (blé et lait comme modèle), lorsque le secteur agricole est un secteur important et majeur dans un rôle donné, son rôle dans la fourniture de nourriture à la population pour répondre à ses besoins et assure une sécurité alimentaire efficace pour le pays sans créer de déficit ou de pénurie dans le pays, le problème a donc été posé : la politique agricole en Algérie a-t-elle pu assurer la sécurité alimentaire dans des produits à forte consommation (lait et blé) ?, suivre des politiques agricoles caractérisées par la durabilité et œuvrer pour activer et faire progresser le secteur agricole en Algérie , pour remédier aux problème dont il souffre, car c'est un secteur stratégique qui contribue à atteindre l'autosuffisance, A cet égard, l' Algérie a développé plusieurs programmes et plans visant à développer la régénération agricole et rurale **.**

Les mots clés : Secteur agricole, La sécurité alimentaire, Politique agricole, Blé, Lait

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، بحيث يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى لدرجة كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية القطاعات الريفية ومجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية وتوفير المواد الأولية الزراعية بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام للاقتصاديات الدول .

وتشكل الزراعة المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء ، ومن أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي للمجتمع.حيث أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الهامة والحساسة.

لذلك سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بالقطاع الزراعي منذ الاستقلال من خلال تطوير هذا القطاع وتحسينه عبر مختلف السياسات والإصلاحات التي قامت بها ، محاولة منها تقليص تبعيتها الغذائية للأسواق الخارجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.

I- الإشكالية

من خلال استعراض خلفية هذه الدراسة يمكن صياغة إشكالية البحث نحو التساؤل التالي:

- **هل استطاعت السياسة الزراعية بالجزائر تحقيق الأمن الغذائي في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع(الحليب -القمح)؟**

II- الأسئلة الفرعية

لمعالجة و إبراز أهم الجوانب لهذه الإشكالية يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة بين السياسة الزراعية و الأمن الغذائي؟
- ماهي انعكاسات السياسة الزراعية الجزائرية في ايطار البرامج التنموية خلال الفترة 2019/2001 على القطاع الزراعي ؟
- هل تحقق الجزائر اكتفاء ذاتي في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع- الحليب والقمح-؟

III- الفرضيات

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة تم وضع مجموعة من الفرضيات وهي:

- ✓ العلاقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي هي علاقة تكاملية حيث أن السياسة الزراعية تولد لنا إنتاج يساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي.
- ✓ عدم قدرة الجزائر النهوض بالقطاع الزراعي رغم السياسات والاصلاحات التي قامت بها في ايطار البرامج التنموية.
- ✓ تحقق الجزائر اكتفاءًا ذاتيا 100% بالنسبة لمنتج الحليب وتعاني من فجوة غذائية كبيرة بالنسبة لمنتج القمح.

IV- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- الوصول إلى مفهوم شامل وواضح ودقيق لكل من متغيرات الدراسة (السياسة الزراعية، الأمن الغذائي).
- محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي.
- التعرف على واقع السياسات الزراعية و تقييم الإصلاحات التي تمس القطاع الزراعي في الجزائر.
- تشخيص قدرة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي ومدى إمكانية الخروج من التبعية الغذائية.
- الوقوف عند أسباب فشل السياسات الزراعية الجزائرية ومن ثم إبراز أهم المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري ومختلف الحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلات.

V- أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كيفية تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد الركيزة الأساسية وذلك بارتباطه بالأمن القومي ومدى مساهمته في السياسة الزراعية وتشجيعه خاصة في الجزائر وذلك من أجل تنويع في قطاعات الإنتاج وتحقيق اكتفاء ذاتي للدولة.

VI- المنهج المعتمد:

اعتمدنا على **المنهج الوصفي** وهو المنهج الذي يساعد على الوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكال المطروح وإثبات صحة الفرضيات كما أنه يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج أكثر دقة، كما استخدم المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة (السياسة الزراعية، الأمن الغذائي) وصفا دقيقا وواضحا،**والمنهج التحليلي** عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية الذي يمكننا من توضيح كل عنصر من عناصر الموضوع على حدى ومدى تطوره أو تراجعه،إلى جانب **المنهج التاريخي** الذي يقوم بدراسة الوقائع الماضية وذلك من أجل معرفة تتبع وتطور السياسات الزراعية في الجزائر،واستخدم **منهج دراسة حالة** الذي يعد طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة فقط يتمكن بدراستها بعمق ودقة لجميع جوانبها حيث تمكننا من معرفة واقع الأمن الغذائي بالجزائر بشقيه سواء إنتاج نباتي أو إنتاج الحيواني وذلك باعتماد على المخططات الوطنية للتنمية الريفية و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والديوان الوطني للإحصائيات الزراعية .

VII- الدراسات السابقة

يعد الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي وللإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها فإنه يمكن إبراز أهم الدراسات في السياسة الزراعية والأمن الغذائي فيما يلي:

- بلال خزار،**السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المشكلات التي يواجهها قطاع الزراعة بالجزائر ومدى مساهمة الدول العربية والشراكة الأوروبية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.
- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء في فترة زمنية محددة ابتداء من مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى منتصف العقد الأول من القرن ومدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من التبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة ،2012 حيث تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء والآليات الممكنة لتحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي وتقييم الإصلاحات التي مست بالقطاع الزراعي في الجزائر ومحاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي .
- كمال حوشين،**إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2007 تهدف هذه الدراسة إلى أن الأرض من عوامل الإنتاج الضرورية للقيام بعملية الإنتاج الغذائي وبدون تحديد الشروط القانونية المحيطة بحيازتها وملكيتها، فلن يحدث هناك أي تحسن ولا تطور في إنتاج الغذائي وبالتالي لا أمل في شيء اسمه الأمن الغذائي، وكذلك لابد من تفادي أخطاء السياسات السابقة وضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية ووقف النزيف الذي تتعرض له من تحويلها عن وجهتها الأصلية وكذلك الاهتمام بالتمويل الزراعي والتشجيع على زيادة الاستصلاح.

بالإضافة إلى العديد من أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير الذي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع.

VIII- هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ونظرا لاتساع الموضوع وقصد الإلمام بكافة جوانبه فقد اعتمدنا إلى تقسيم البحث إلى فصلين لها صلة مباشر بالموضوع، حيث سنتناول في **الفصل الأول** الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (الأمن الغذائي والسياسة الزراعية) تم التطرق أهم الجوانب التي تتعلق بالسياسة الزراعية كما تم التطرق إلى الجوانب التي تخص الأمن الغذائي و في الأخير استنتجنا العلاقة التي تربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي، أما **الفصل الثاني** استعرضنا فيه واقع القطاع الزراعي بالجزائر حيث تطرقنا فيه تطور القطاع الزراعي بالجزائر وأهم سياسات والمخططات التي تدعم القطاع الزراعي وتم دراسة واقع إنتاج كل من القمح والحليب و نسب الاكتفاء الذاتي لدولة الجزائر .ذاتي لدولة .

الفصل الأول

على وجه العموم تشمل السياسات الزراعية تأمين الغذاء وتحديد نمط الإنتاج الزراعي، وأنواع المحاصيل الزراعية التي تتناسب الواقع المناخي ونوع التربة الصالحة للزراعة وتوفر مصادر الري وأنواعه، وتتبع الحكومات عادة استراتيجيات زراعية تتجلى في سياسات عدة كسياسات التسعير وسياسات التسويق وسياسات التجارة الخارجية(استيراد وتصدير للمواد والسلع والمنتجات الزراعية)وغالبا ما تكون هذه السياسات ذات طابع عمومي (أهداف نوعية)، كما تكون أهداف قطاعية، حيث تتجسد السياسة الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة،وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق الأهداف التي تكمن في تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى أهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية نجد خلالها في توفير كميات كافية من الغذاء .

حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية وتناول ثلاث مطالب وهي كالآتي

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الزراعية

المبحث الثاني: مضامين السياسة الزراعية وأهميتها وتناول ثلاث مطالب وهي كالآتي

المطلب الأول: مضامين السياسة الزراعية

المطلب الثاني: أهمية السياسة الزراعية

المطلب الثالث: علاقة السياسة الاقتصادية بالسياسة الزراعية

المبحث الثالث: ماهية الأمن الغذائي وتناول ثلاث مطالبوهي كالآتي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

المطلب الثاني: مستويات ومؤشرات الأمن الغذائي

المطلب الثالث: أهمية الأمن الغذائي

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي وتناول ثلاث مطالبوهي كالآتي

المطلب الأول: شروط ومقومات الأمن الغذائي

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

المطلب الثالث:السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول:ماهية السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية لأي بلد تتبع سياساته العامة وسياسة الشركات الناشطة فيه،ولسياسات الزراعية تأثير كبير على رغبة وقدرة المزارعين في الاستثمار لأنها تحدد نظام الإنتاج والتسويق لدى المنتجات الزراعية، وتحظى السياسة الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها.

حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، فالمطلب الأول مفهوم السياسة الزراعية ومضمونها ثم المطلب الثاني أنواع السياسة الزراعية حيث تكلمنا على كل أنواع التي تتعلق بالسياسة الزراعية ومن ثم المطلب الثالث الذي يتمثل في أهداف السياسة الزراعية

المطلب الأول:مفهوم السياسة الزراعية

من الصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف معينة، وأدوات محددة لتحقيقه، نظرا لغياب التفاصيل التشريعية لخطط التنمية الاقتصادية في كثير من الدول.ويستدل على أهداف ووسائل تنفيذ السياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي، وما يتاح من خطط تنموية.

بناءا على ذلك يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها"أحد أشكال السياسة الاقتصادية التي تنصرف إلى القطاع الزراعي من اجل تحقيق هدف قومي أو هدف قطاعي ". [1]

كما تعرف السياسة الزراعية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة،إذ تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال تغيرات تتخصص في التركيب المحصولي والبنية الحيازيةالمزرعية والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الإنتاجية وغيرها،وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية. [2]

[1] محمد أحمد السيريتي، **اقتصاديات الموارد (الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2011، ص،147

[2] سهيلة شيخاوي، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، تخصص ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، الجزائر، 2019/2018، ص41

كما تعرف السياسة الزراعية أيضا على أنها "هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الزراعة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته، فالسياسة الزراعية يجب أن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمشتغلين في الزراعة فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف وأن تطبيقها في ظروف غير ملائمة.[1]

من التعاريف السابقة يمكن أن تعرف السياسة الزراعية على أنها فرع من فروع السياسة الإقتصادية وهي مجموعة الوسائل والقواعد والإجراءات التي تتخذ بهدف تحقيق قطاع زراعي فعال.

المطلب الثاني :أنواع السياسة الزراعية

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يوجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية حيث يمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها إلى ثلاث مجموعات وهي:

الفرع الأول:سياسات التوجيه الزراعي:

وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)،وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ،ولقد انطلقت من الهدف الرئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي،ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف.ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.[2]

الفرع الثاني:سياسات الإصلاح الزراعي:

ولقد طبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية والأخرى كإسبانيا وإيطاليا...إلخ وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى،ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي ،والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة و الصناعة على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة.

ورغم النتائج الايجابية التي حققت جراء هذه الإصلاحات فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة ، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ[3].

الفرع الثالث:السياسات الثورية الزراعية:

قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أنا الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي ،وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني ،كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي ،فإذا كان مفهوم الإصلاح

[1] عدة عابد، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر**،أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية:2017-2018، ص ص36،37

[2] علي حسني،دور**السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي**،مذكرة ماستر –غير منشورة-،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، 2016/2015،ص 11

[3] زكريايوب، **كريمةملال،السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**،مذكرة ماستر –غير منشورة-،جامعة د مولاي الطاهر،سعيدة، االجزائر،2016/2015،ص،35

يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل ،فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل ،بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة ،وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجيه الاشتراكي ،بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب ،ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب،غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية ،وعوامل أخرى .مهما تكن السياسة الزراعية ،فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي .

ومهما يكن فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة ،ففي البلدان ذات الدخل المنخفض والتي يغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي ،غالبا ما تسودها السياسات الاقتصادية في البلدان النامية(منخفضة الدخل)،فإن معدل نمو الناتج الزراعي هو أقل من معدل نمو السكان ،بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي(الغذاء)في غالب الأحيان ,و لم تؤدي المتغيرات الاقتصادية كالأسعار والحوافز الإنتاجية ومالها من آثار ايجابية إلى توسيع حجم الناتج ونموه في البلدان النامية وذلك لعدم فاعلية هذه المتغيرات وفقا لنظام السوق المتتبع في معظم تلك البلدان .[1]

المطلب الثالث:أهداف السياسة الزراعية

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف منها أهداف قومية تتحقق على مستوى الاقتصاد القومي وأهداف قطاعية تتعلق بالقطاع الزراعي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن أهم الأهداف هناك:

الفرع الأول: الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية

نذكر ما يلي:

1. **تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين**: حيث تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، حيث تقوم الحكومة في السنوات تحقيق وفرة في الإنتاج وفائض في عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية وبالأخص التي يمكن تخزينها وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية وتنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة ،على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار،وتسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول المزارعين.
2. **حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية** :حيث تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية حماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر أقل من سعر السلع الزراعية المحلية، ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع قيود كمية أو إدارية على استيرادها، حتى تقلل من تدفقها للداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الاحتياجات المحلية.
3. **تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعية**:حيث تسعى السياسة الزراعية إلى محاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجه استخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على استخداماتها المختلفة في أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية الصافية من كل استخدام لها.

[1] فوزية غربي،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**،أطروحة دكتوراه –غير منشورة-،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر، 2008/2007،ص ص،78،77

4. **حماية مصالح ملاك الأراضي**:حيث تسعى السياسة التشريعية الزراعية إلى حماية مصالح ملاك الأراضي إذا كان لهم نفوذ سياسي، وذلك عن طريق رفع القيمة الإيجارية الحقيقية للأراضي الزراعية كما حدث في مصر في أوائل التسعينيات عندما تم ترك أسعار الأراضي تتحدد حسب السوق. [1]

الفرع الثاني: الأهداف القومية

تمثل في:

1. **تحقيق الاكتفاء الذاتي**:تعرف نسبة الاكتفاء الذاتي من سلعة معينة على أنها نسبة الإنتاج المحلي من السلعة إلى نسبة الاستهلاك المحلي من هذه السلعة، ويبقى السؤال المطروح :لماذا تلجأ بعض الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة ؟

إن تحقيق هدف اقتصادي معين حتى لو كان على حساب التضحية بأهداف أخرى يعتبر عملية سياسية في المقام الأول تجيزها أيديولوجية المجتمع والقوى السياسية الفاعلة فيه والتي يفترض أنها تعكس المصالح العليا لهذا المجتمع وعلى ذلك فقد ترى الحكومة ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة هامة مثل القمح حتى تؤمن نفسها من خطر انقطاع إمدادات هذه السلعة في أوقات الحروب والأزمات السياسية وحتى تحمي نفسها في الأجل الطويل من خطر احتكار الموردين لهذه السلعة الهامة في حياة الشعوب.

2. **الاستحواذ على الفائض الزراعي لمصلحة القطاعات الحضرية**:كان الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين هو أول من بدأ سياسة التصنيع بأي ثمن كأسلوب للتنمية الاقتصادية ولسد فجوة التخلف بين الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الغربية بأسرع وسيلة ممكنة، واتجه الاتحاد السوفيتي منذ الحكم الاستاليني إلى التصنيع وخاصة التصنيع الثقيل(الصلب و صناعة الماكينات) وكان اعتقاد الحكومة السوفيتية آنذاك أن التوسع الصناعي لن يتحقق إلا بمقدار الفائض الزراعي الذي يمكن تعبئته لمواجهة التوسع الصناعي،فالتوسع الصناعي يترتب عليه توسع في الطلب على الغذاء والمواد الخام الزراعية.وإذا لم يتسن تلبية التوسع في طلب القطاع الصناعي على المنتجات الزراعية فإن احتمالات التنمية الصناعية ستكون محدودة. ولقد كان اعتقاد ستالين أن حجم الناتج الزراعي السوفيتي كبير ولكن المشكلة هي أن جزءا كبيرا منه يستهلك على أرض المزرعة وبالتالي وجه سياسته آنذاك إلى تعظيم الناتج الزراعي الممكن الحصول عليه من الموارد الزراعية واعتصار أقصى حد ممكن من هذا الإنتاج و استخلاصه من يد المزارعين وتوجيهه إلى القطاعات الحضرية لتمويل وكفاية متطلبات الصناعة وعرفت هذه السياسة بالاعتصار المزدوج للزراعةThe double squeeze of agricultureوترك للمزارعين حد الكفاف.أي أن سياسة ستالين تبلورت في استخدام الزراعة كقطاع خادم أو وسيلة لتحقيق رغيف الخبز سلعة وسيطة بينما أن الصلب سلعة نهائية.

المبحث الثاني:مضامين السياسة الزراعية وأهميتها

هناك اختلاف واضح في معادلة القطاع الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية،وداخل كل مجموعة من الدول تبعا لاعتبارات كثيرة،فمثلا نجد أن الدول الصناعية تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية،في حين تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها العالمية ،كما قد يكون الاختلاف ضمن كل مجموعة ،ومهما يكن فإن السياسات الزراعية مهما اختلفت فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل وبعضها الأخر بسياسة الأسعار والضرائب كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا...إلخ ،كما نجد أن السياسة الزراعية لها أهمية كبيرة في تعزيز القطاع الزراعي.

المطلب الأول:مضامين السياسة الزراعية

[1] محمد أحمد السريتي،مرجع سابق،ص ص156-157

مهما اختلفت السياسات الزراعية فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية وكل هذه السياسات تعتبر مكونات وعناصر السياسات الزراعية أو بالأحرى سياسات فرعية لها.

ومهما اختلفت هذه السياسات الزراعية إلا أنها تؤثر كل واحد في الأخرى وتتفاعل معها حيث لا توجد سياسة زراعية فرعية مستقلة بحد ذاتها يمكن لاكتفاء بالاعتماد عليها فقط وعليه تتمثل أهم السياسات الفرعية فيما يلي:

الفرع الأول: السياسة السعرية:

- **مفهوم السياسية السعرية:** هي السياسة التي تصمم للتأثير على مستوى واستقرار الأسعار التي يحصلها المنتجين الزراعيين مقابل بيع منتجاتهم ،[1]حيث تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومن ثم على مستوى المعيشة وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الإختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي.[2]

فمن خلال سياسة الأسعار تستطيع الحكومات تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:[3]

- توفير الاستقرار محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وزيادة موارد الخزانة العامة للدولة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين دخول في قطاع الزراعة من ناحية، وبين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى من ناحية أخرى وهو ما يمكن أن يوصف بهدف العدالة الاجتماعية.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير.
- الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد.

- **أدوات السياسة السعرية**:

تستخدم الحكومات عدة أدوات لتغيير أسعار المنتجات الزراعية،يمكن تصنيف هذه الأدوات تبعا لطبيعة أثرها على مستوى الأسعار الزراعية واستقرارها.

- **أدوات السياسة التجارية:**تؤثر هذه الأدوات على أسعار المنتجات الزراعية من خلال تأثيرها على أسعار الصادرات والواردات وكمياتها وتشمل هذه الأدوات (ضرائب الاستيراد أو اعانات ،القيود الكمية على الواردات ،ضرائب التصدير التي تؤخذ من سعر التصدير.
- **سياسة أسعار الصرف**:التي تؤثر على الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية القابلة للتبادل من خلال تغيرات أسعار الصرف.
- **الضرائب والإعانات (السياسة المالية):**حيث تتأثر الأسعار الزراعية بأنواع الضرائب المحلية الأخرى بخلاف ضرائب التصدير أو ضرائب الاستيراد،من أمثلة هذه الضرائب (ضرائب الاستهلاك المفروضة على السلع في أسواق الجملة أو التجزئة)،ومن أمثلة الإعانات المقصودة :إعانات الاستهلاك المطبقة على السلع في أماكن بيع التجزئة الخاصة والعامة،التي تبيع الغذاء إلى فئة مختارة من المستهلكين ،مدفوعات العجز التي تدفع إلى المنتجين ،حيث يدفع للمنتج الفرق السعري بين سعر بوابة مزرعة مختارة(يفترض أنها تمثل المزرعة الوسطية) والسعر الفعلي الذي يحصل عليه المزارع في السوق.
- تدخلات مباشرة: تتضمن هذه الفئة من أدوات التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية السيطرة المباشرة والفعلية على تسعير السلع الزراعية وتسويقها وتخزينها من خلال مجالس ووكالات التسويق الوطنية.

[1] عدة عابد، مرجع سابق، ص، 43

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص، 84

[3] وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010**، مذكرة ماجستير منشورة–، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2013-2014، ص ص، 32 -33

تجدر الإشارة إلى انه يندر أن تكون هناك أداة واحدة أو عدد قليل من الأدوات في التطبيق في آن واحد ،بينما يعتبر الوضع الأكثر شيوعا أن يتم التعامل مع الأسعار الزراعية ،على سبيل المثال :استخدام منظومة كاملة من أدوات السياسية قد تتناقص مع بعضها البعض بسبب تبني أدوات جديدة دون إزالة الأدوات السابقة أو بسبب نقص التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة المسؤولة عن استخدام الأدوات السياسية المختلفة.[1]

الفرع الثاني:السياسة التسويقية

تعاني الزراعة في غالبية البلدان النامية من مختلف المشاكل التي تؤدي إلى محدودية السوق الزراعية وتدني فعاليتها ،مما يجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحة ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي ،وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني ،ولهذا يمكن اعتباره مؤشرا ايجابيا عن مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد،ويتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة،وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي ،هذا بالرغم من أهمية التسويق الزراعي ،فإنه لم ينل العناية اللازمة عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية ،بل أنه عرف لامبالاة واضحة في كثير من الأحيان ،حيث كان التركيز بالأساس على سياسات الإنتاج والأسعار بحجة أن زيادة إنتاج الغذاء مثلا سوف تؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للسكان ،وأن هذه الزيادة ستلعب دور المحرك في عملية التنمية الريفية، على اعتبار أن الأسواق سوف تتطور بشكل تلقائي تماشيا مع زيادة الإنتاج وهذا فهم خاطئ حيث تشير الدلائل العلمية والواقعية أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل مباشر ولهذا فمن الواجب الاهتمام بعملية التسويق ،وضرورة إتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل تنمية شاملة ،وتتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية:

1. ضمان الاستقلال الوطني ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.
2. تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ،ويتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا ،وتنمية الموارد البشرية،وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.
3. السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية ،من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية وتفعيل التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

ومن الناحية التاريخية فإن مجالس التسويق الحكومية تعتبر من بين أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية والتي يعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمي سنة1929 حينما اعتبر الفشل التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في وقوع الأزمة وتفاديا لتكرار وقوع مثل هذه الكوارث قد سنت بريطانيا قوانين لتنظيم التسويق الزراعي سنتي1931و1933م،حيث تم بمقتضاها إنشاء مجالس مهتمها السهر على عملية التسويق ولقد اتبعت بريطانيا في هذا الشأن عدة دول أخرى وبالنسبة للدول النامية خصوصا ،تحاول الكثير منها فرض نظام تسويقي ذي قناة واحدة للإنتاج و المدخلات ،حيث يقوم الفلاحون ببيع منتجاتهم إلى الوكالات الحكومية أو يتم تقييد التجارة التي يقوم بها القطاع الخاص على الأقل بالنسبة للمستوردين وتجار الجملة ،وفي معظم الدول النامية التي تسهر مجمعات التسويق الحكومية كتلك الخاصة بالحبوب والمنتجات الغذائية مثلا، على تحقيق استقرار أسعار المنتج والمستهلك ،كما تقوم بعضها كالجزائر مثلا،بدعم مباشر لبعض السلع الأساسية بحيث تحافظ على سعر مقبول لها بغض النظر أسعارها في السوق العالمي،ولهذا فأن وجود قناة تسويق موحدة بالنسبة للمدخلات الزراعية يصبح أمرا شائعا وواسع النطاق ،أين تقوم الوكالات الحكومية في العادة بتوزيع هذه المدخلات بأسعار مدعمة.[2]

الفرع الثالث:السياسة الهيكلية

[1] عدة عابد،مرجع سابق،ص ص،43 -44

[2] فوزية غربي،مرجع سابق،ص ص،89 -90

وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي القطاعي الزراعي وتهدف السياسة الهيكلية إلى تشجيع التغيير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنفي في خصم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات وتحدث التغيرات الشديدة التي مست الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة ،وكذا جراء التغيير الفني الذي يغير علاقات المدخلات لمخرجات النظام زراعي القائم أو يقدم نظاما زراعيا جديدا أو تغيير أنماط الملكية الزراعية ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بشير الموارد المائية والملكية العقارية وكل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية إضافة للاهتمامات البيئة وسبل المحافظة عليها .[1]

المطلب الثاني :أهمية السياسة الزراعية

تكمن أهمية السياسة الزراعية في ما يلي:

- الزراعة مصدر لإنتاج الغذاء وتأمين حاجيات السكان المتزايدة من الموارد الغذائية مما يضمن سلامتهم الصحية وعدم تعرضهم للأمراض الناجمة عن سوء التغذية، فيستمر نشاطهم الإنتاجي قي مختلف فروع عملهم كما يبعدهم من الاعتماد على الخارج.
- ارتفاع أجور العاملين في الزراعة جراء تطور قطاعها سينمي باقي القطاعات الأخرى لأن العاملين فيها سيزيد طلبهم على المنتجات الصناعية وتزيد مدخراتهم فتزيد الاستثمارات.
- ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي إلى تلبية احتياجات الصناعة التحويلية الخفيفة ،كما يوجه جزء منها لتحصيل العملة الصعبة.
- لما كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي لمعظم الدول النامية والمهنة الأساسية لمعظم سكانها ومصدر معيشتهم فان تطورها سيزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى معيشة سكانها ويخفف من تيار هجرة المجتمع الريفي نحو المدن.
- يعمل تطوير الزراعة وتحديثها على زيادة الطلب على المنتجات القطاع الصناعي (الآلات، التجهيزات،معدات وغيرها) وعلى مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والأدوية وغيرها من المواد ذات العلاقة، مما يدعو إلى التوسع في الاستثمارات الصناعية وخلق فروع صناعية جديدة ، مالم تكون موجودة لتوفير احتياجاتهم. [2]

المطلب الثالث:علاقة السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية محددة حيث تهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق مستوى لمعيشة السكان وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية و الزراعية وغيرها من السياسات .[3]

أما السياسة الزراعية هي عبارة عن فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة ،والتي يتم رسمها وإعدادها في القطاع الزراعي ، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين نظيرتها في القطاعات الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوة وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية والهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية

[1] إلهام قدور،**السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق** ،مذكرة ماستر –غير منشورة- ،جامعة 8ماي1945،قالمة، الجزائر، 2017/2016،ص ص،47 - 48

[2] كوثر دبة، **السياسة الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر-غير منشورة-، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص14

[3]-محمد الأمين، **السياسات الزراعية** ، https:/agronomie.info/،أطلع عليه يوم 2020/09/16 على الساعة 23:38

القصوى للموارد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى اختلال هيكلي في الإنتاج والاستهلاك وبالتالي حدوث خلل في تلك سياسة.[1]

المبحث الثالث: ماهية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية ، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية بما فيها الأقطار العربية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية.

حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤى المفكرين الاقتصاديين اذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء ويعتبرها البعض بأنها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة الصحية ،كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات ،وهو كذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة وذلك لما لها من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي نوضح أولا المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي وهي كالتالي:

الفرع الأول: المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي

- **اكتفاء الذاتي:**قدرة قاعدة الموارد الزراعية على انتاج محصول معين مقارنة بالمتطلبات من ذلك المحصول وذلك في صورة أهمية نسبية.[2]
- **أمان الغذائي:**عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة ،إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين ،وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية أي توفير الأمان الغذائي ويعني حسب منظمة الصحة العالمية كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي .فآمان الغذائي متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. [3]
- **التبعية الغذائية:**التبعية بصفة عامة تعني السيادة المنقوصة على المستوى السياسي أو الاقتصادي ،وتعني التبعية الغذائية عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي ،وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج ،لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة.[4]
- **الفجوة الغذائية:**هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ، ويجب الإشارة إلى الفرق الفجوة الغذائية والتغذية، حيث تعبر الأخيرة عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي من المشكلة، فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما الفرق بين

[1] بختة سعيدي،مقال حول **واقع الأمن الغذائي في ظل اقتصاد عالمي متغير**، المدرسة الوطنية العليا لإحصاء والاقتصاد التطبيقي ،ص، 30

[2] سالم توفيق النجفي،**سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير(رؤية المستقبل)**،مركز الدراسات الوحدة العربية(بيت النهضة)،بيروت، 2013،ص،213

[3] بحري طروب،**الأمن الغذائي** ، مجلة الفكر ،العدد السابع ، جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 2016، ص، 300

[4] بختة سعيدي،مرجع سابق، ص، 29

الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية ، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها.[1]

- **اللاأمن غذائي:** ينتج هذا المصطلح نتيجة لمجموعة من الصدمات التي تمس مجموعة من القنوات:صدمات الإنتاج مثل فقدان المحاصيل الغذائية أو عدم كفايتها، صدمات العمل كفقدان الوظائف أو انخفاض الأجور،صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط وتشوه جهاز الأسعار، صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي والذي يمس مداخيل الأسر وتقع في خطر اللاأمن الغذائي.[2]

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الأمن الغذائي ، وتختلف بإختلاف واضعيها فالمفهوم الأمن الغذائي يتجلى كما يلي:

- توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي وتشمل الحبوب واللحوم والأسماك والزيوت والسكر والخضروات والفواكه والحليب.[3]
- وعرف أيضا بأنه"قدرة الدولة على توفير حاجات أفرادها الحقيقية الموضوعية في كل الأوقات بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.[4]
- كما يعرف أيضا"استغلال الأرض بكاملها مع الإمكانيات المادية والبشرية بالروح الوطنية والأخلاقية والخبرة العلمية لتحقيق الغذاء الملائم للاستهلاك البشري.[5]
- تعريف آخر: تشير منظمة الأغذية الزراعة"الفاو"إلى أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومعذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.[6]
- كما يعرف الأمن الغذائي على أنه مرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي ،سيفرض علينا التركيز على استغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لإنتاج الغذاء من جهة، والمحاصيل النقدية من جهة أخرى بهدف الاستفادة من عائدها في دعم الإنتاج الغذائي والبنيات التحتية المطلوبة لاستدامته.[7]

من التعاريف السابقة يعرف الأمن الغذائي على أنه هو قدرة الدولة على توفير الغذاء الصحي والسليم للفرد من أجل اشباع حاجياتهم ورغباتهم وسد الفجوة الغذائية.

الفرع الثالث:أبعاده

على ضوء تعريفات السابقة التي ذكرنها يمكن أن تستخلص عددا من الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي ولعلى من اهمها:

أولا:البعد الاقتصادي

يتضح هذا البعد من العلاقة التي ترتبط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية ،والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية ،والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع ،ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية ،حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية

[1] محمد راتول،مرادجبارة،**الأمن الغذائي انجازات وتحديات2012/200**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15 ،جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2016، ص،73

[2] كمال الدين بن عيسى، فتيحة كبيري،**تحدي الأمن الغذائي في الجزائر(دراسة قياسية خلال فترة 1995-2015)**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد19،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018،ص،139

[3] عبد الفاتح القاسم صبحي، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**،دار الفارس،الأردن،2010،ص،10

[4] حسن محمد عبدالله أبو شويمة،**الأمن الإقتصادي في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيلية**،دار النفائس، الأردن، 2017،ص78

[5] تقية محمد المهدي خسان،**الأمن الغذائي**، مجلة الوحدة، العدد 84، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ص،4

[6] لمركز الوطني للإحصاء والمعلومات،**الأمن الغذائي**،التقارير المعلوماتية، العدد السابع، سلطة عمان،مارس 2013، ص 1

[7] لصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الدار العربية للعلوم، بيروت،لبنان، 2009،ص، 8

فضلا عن أن الشعور الطبقات الفقيرة بأنها تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد كعناصر إنتاجية من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى العكس من ذلك ،فإن تدهور مستوى التغذية ينعكس مستقبلا على تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري ،ويهدد قدرته على دخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته ،ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في البلاد النامية ،الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر وتنميته،كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة،والتي تتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة،والتي تتمثل في تحديد المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة ،واستخدام الميكنة الزراعية،وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك،وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.[1]

ثانيا:البعد الزمني

تستطيع أي دولة التي تتسم بالأمن الغذائي تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة ، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم في الظروف الاقتصادية للبلد، ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية بالإضافة إلى الظروف الداخلية للبلد التي تؤثر في مدى تمكن الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية ، فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير للمستهلكين الغذاء المطلوب دون أخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء سواء تعلق الأمر بتوفر على حساب زيادة عبء ثقيل على ميزانية الدولة. [2]

ثالثا:البعد الاجتماعي

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة المجتمع ، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية،لذا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده، فإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوكات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية ويتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي وهذا له بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها ، ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة الغذاء نجد:

- ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤدي المزارعين بالخصوص لأن مداخليهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.
- تفشي البطالة وما ينجر عنها آفات أخرى، كما هو الحال في النزوح الريفي وبحثا عن العمل في قطاعات غير زراعية مما يؤثر على العمالة الزراعية وتدني أعداد العاملين بهذا القطاع الحيوي.[3]

رابعا:البعد السياسي

ويبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة ،حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة ،الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة ،والمثال على ذلك:أحداث الشغب التي حدثت في مصر في يناير1977 عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية لامتصاص غضب الشعب من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية

[1] محمد أحمد السريتي،مرجع سابق،ص ص،289 -290

[2] ريم قصوري،**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير-غير منشورة- ،جامعة باجي مختار، عنابة ،االجزائر، 2012/2011 ،ص ص67-68

[3] ريم قصوري ،مرجع سابق ،ص،69

الضرورية، ثم تطبيق ذلك بصورة تدريجية ،هذا إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء الممثلة في الجوع هي المسئولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم ،كذلك كثيرا مايستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية ومثال ذلك :ماحدث أثناء أزمة الغذاء العالمي سنة1974فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة إلى المعونات الغذائية ، بينما تركزت هذه المعونات الغذائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب فيتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي وخلاصة القول إن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أم خارجها. [1]

المطلب الثاني: مستويات ومؤشرات الأمن الغذائي

الفرع الاول:مستويات الأمن الغذائي

تتجلى مستويات الأمن الغذائي كالآتي:

1. **الأمن الغذائي المطلق:**يعني إنتاج داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحصى وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه إليه انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي كما أنه يفوت على الدول المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. [2]
2. **الأمن الغذائي النسبي:**يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ،وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ،بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى.[3]

الفرع الثاني:مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات عن الوضع ، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها،ومن تلك المؤشرات مايلي:

1. **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:**تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الوضع الغذائي، فهو يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين ، فانخفاضه ينجم عنه انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.
2. **مؤشر الناتج المحلي الزراعي:**ويعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، فالتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من السوق الخارجية وهذا يعتمد على القدرات المالية للدولة.
3. **مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:**ويمكن حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

لكن هذا المؤشر | متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء=الاستهلاك الكلى من الغذاء/عدد السكان. | يحسب المتوسط دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسين المستوى الغذائي لجميع

[1] محمد أحمد السريتي،مرجع سابق،ص ص،290 -291
[2] زكرياءيوب، كريمةملال،مرجع سابق،ص14
[3] ريم قصوري،مرجع سابق ،ص62

الفئات المجتمع، ومثال ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه في أحيان كثيرة، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لا يعد مؤشرا حقيقيا لتحسين الوضع الغذائي. [1]

4. مرونة الطلب السعرية :تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها "درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيير في سعر هذه السلعة"، وتقاس بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية=التغيير النسبي في الكمية المطلوبة/التغيير النسبي في سعر السلعة

فإذا كانت:

- النسبة أقل من الواحد فهذا يعني الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.
- النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني الطلب مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أكبر من الزيادة في السعر.
- أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الزيادة في الكمية المطلوبة متساوية مع الزيادة في السعر ويسمى الطلب متكافئ.

5. مرونة الطلب الداخلية:يقصد بالمرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم لا يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأقل سعرا حتى وان كانت سلع رديئة وهذا مايدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج. [2]

المطلب الثالث:أهمية الأمن الغذائي

للأمن الغذائي أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب، فعليه تتوقف عجلة الحياة، وبواسطته تتقدم الدول وتضع لنفسها مكانة مرموقة على الساحة الدولية، والدول التي تملك غذائها تملك قرارها وسيادتها وتحقق الأمن النفسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي لشعوبها وإذا فقدت الدولة أمنها الغذائي أصبحت عرضة للمخاطر من جميع جوانب حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،مما يدل على أهمية الأمن الغذائي الآثار التي تترتب على انعدامه وهي آثار متعددة تشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

- ✓ على الصعيد الاجتماعي:يحمل العيادي آثاره في الفقر الذي يترتب عليه مجموعة من النتائج مثل المشاكل الصحية المرتبطة بالغذاء وضعف النشاط الإنتاجي بسبب الجوع وسوء التغذية،تفكك الأسر وتشرد الأطفال الذي سيصل في نهاية المطاف إلى الانحراف والاستغلال من المنتهزين والجشعين لظروف أولئك الضعفاء .
- ✓ على الصعيد الاقتصادي: فيرى العيادي على هذا الصعيد أن تدني مستوى المعيشة يؤدي إلى الاعتماد الدول الإسلامية على الاستيراد لسد حاجاتها من الغذاء ويترتب على ذلك إنفاق مبالغ كبيرة من المال تؤثر على اقتصادها ويؤدي ذلك على انعدام الأمن النفسي وإحباط للمعنويات عند شعوب المنطقة، ويؤثر على النشاط الإنتاجي للأفراد وعلى فاعلية عملهم.
- ✓ على الصعيد السياسي:فيقول العيادي "والواقع يبرهن أن الغذاء يستخدم كسلاح في يد الدول المنتجة والمصدرة له إذا ما رغبت في ذلك، من أجل تحقيق أغراض خاصة وقد سبق أن استخدام الغذاء من قبل كوسيلة ضاغطة لإجبار الشعوب وإذلالها وإرغامها على الاستسلام أو الدخول في طاعة الآخرين.[3]

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي

[1] محمد مصطفى سالت، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص58

[2] علي حسني، مرجع سابق، ص 24

[3] حسن محمد عبدالله أبو شويمة، مرجع سابق،ص ص80 -81

إن السياسة الزراعية التي تعد هي كل الإصلاحات والاتجاهات التي جاءت من أجل تحقيق هدف واضح وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وهذا ما جعلنا نسعى لتوضيح ذلك في هذا المبحث .

المطلب الأول: شروط ومقومات الأمن الغذائي

الفرع الأول :شروط الأمن الغذائي

لتحقيق أمن غذائي فعال ينبغي توفر ثلاث شروط أساسية وهي :

1. **توفير الأغذية**:وتمثل قدرة كل بلد على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها، وقدرته على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها وتبرز هذه الدعامة من خلال المؤشرات التي أقرها البنك الدولي وهي:الكفاية الغذائية من إمدادات الطاقة، ومتوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، الحصة من إمدادات الطاقة من الحبوب، ومتوسط الإمدادات من البروتين، ومتوسط العرض من البروتين.
2. **القدرة على الحصول عليها** :وهو عنصر هام لأنه حتى وإذا توفرت كميات كافية من الأغذية، فإن جميع الأفراد أو الأسر تحتاج إلى فرص للحصول على هذه الأغذيةمن الناحية المادية والاقتصادية وتشمل القدرة الشرائية التي تتوفر للأفراد لشراء الأغذية ومن أهمها مستوى الدخل.
3. **استخدام الأغذية**: وهذا يعني تناول السكان مجموعة متنوعة من الأغذية بالكميات المناسبة في الأوقات محددة وبالطريقة صحيحة للحصول على ما يكفي من طاقة لممارسة حياة طبيعية، ولا يطرح توفير الأغذية مشكلة في حد ذاتها فحتى في البلدان النامية زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة 18%في المتوسط خلال عقد الثمانينات،ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500سعر حراري يوميا وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار 200سعر حراري لكن المشكلة تكمن في سوء توزيع الأغذية وفي نقص القدرة الشرائية فهناك حوالي 800مليون نسمة في العالم يعانون الجوع وسوء التغذية. [1]

الفرع الثاني: مقومات الأمن الغذائي

تتمثل مقومات تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي:

1. **المقومات الإنتاجية**:وهي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الزراعية والموارد المائية، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تلعب دورا مهما من خلال القدرة على العمل والإنتاج والإبداع.[2]

2. **مقومات القدرة الشرائية**:وهي القدرة المالية للمواطن على شراء وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية، إذا أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء. [3]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها:

الفرع الأول:العوامل المادية والمالية

بالرغم من الأهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة وهي لا تتناسب مع أهمية إستراتيجية القطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث أهمية النسبية لموازنة الديمغرافي.

يعني الأمن الغذائي إذن حصول الأفراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء، حيث يشترط في هذا الغذاء أن يتصف بالنوعية الجيدة و أن يحقق السلامة وعليه أصبح من المهام الرئيسية للدول والحكومات الحديثة

[1] محمد مصطفى سالت، مرجع سابق،ص ص،56-57

[2] علي حسني، مرجع سابق، ص، 22

[3] رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر(واقع وآفاق)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد13، جامعة سطيف1، السنة 2015 ،ص، 53

حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين ومواجهة الإختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية والخارجية، لكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة ويسر نظرا للعقبات التي تواجه آلية إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وعلى رأسها نجد ما يلي :

- قدرة الموارد المائية وتركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب.
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي ، وضعف الخدمات الزراعية السائدة.
- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي.
- تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي.

الفرع الثاني: العوامل التكنولوجية:

تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء والتربة الزراعية، قد عرفتها منظمو "الفاو"علىأنها"تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه الاستخدامات نوعية ومحددة"

والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة ،مما يساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي.[1]

الفرع الثالث:العوامل الطبيعية

يعزى الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

- ✓ انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.
- ✓ اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام لآخر.
- ✓ عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو انتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- ✓ التصحر و التعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في استنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا في استفحال أزمة الغذاء.

الفرع الرابع:الخيارات التنموية الكلية

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم.

وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطي اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعيا تسيقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان. [2]

المطلب الثالث: السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

من خلال دراستنا لسياسات الزراعية نجد أن هدف السياسات والإصلاحات الزراعية جاءت من أجل تحقيق هدف واضح وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلاد .

تعتبر مشكلة الغذاء تحد كبير يواجهها دول العالم خاصة دول العالم الثالث، وإذا نظرنا إلى سبب المشكلة سنجدها ترتبط بعجز القطاع الزراعي وعدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية من الطعام مما يكون له أثر على القطاع الاقتصادي والاجتماعي حيث أن معظم دول العالم الثالث تستورد السلع الغذائية التي بحاجة إليها لسد الفجوة الغذائية وهذا بسبب عجز إنتاجها.

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن المحاصيل الزراعية أصبحت تمد بسلاح سياسي في أيدي الدول الكبرى لفرض اتجاهاتها على الدول النامية، والدليل على ذلك تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تصدير القمح

[1] زكرياءيوب،كريمة ملال، مرجع سابق، ص ص 15-16
[2] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص صر53 -54

للاتحاد السوفيتي لاعتبارات سياسية وذلك عن طريق تخفيض حجم المعونات من القمح وبرامج المساعدات الممنوحة لها من السلع الغذائية، وهذا ما يطرح تساؤل حول سبب تفاقم أزمة الغذاء، بناءا على الدراسات الاقتصادية التي أجراها العديد من الخبراء يرجع السبب أساسا إلى نوعين من العوامل وهما:

النوع الأول:يتعلق بضعف الإنتاج الزراعي في دول العالم الثالث

النوع الثاني:يتعلق بزيادة الميل الحدي للاستهلاك في تلك الاقتصاديات

والآن نستعرض تحليل العاملين:

العامل الأول وهو انخفاض معدلات الإنتاج الزراعي في الدول النامية تدهور الذي يعاني منه القطاع الزراعي في معظم هذه الدول بسبب الكساد النسبي حيث نجد أن هذه الدول أعطت للتصنيع أهمية خاصة وذلك على حساب القطاع الزراعي بما كان له أثر أسوء مما أدى إلى تقلص حجم إنتاج هذا القطاع.

العامل الثاني وهو زيادة طلب الدول النامية على المواد الغذائية ويرجع هذا العامل إلى زيادة النمو السكاني من ناحية ومن ناحية أخرى انخفاض متوسط الدخول في هذه الدول مما يؤدي إلى نقص في حجم الإشباعات الكلية مما يفسر زيادة كبيرة في الميل الحدي للاستهلاك.[1]

خلاصة الفصل الأول

إن السياسة الزراعية هي مجموع القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة ، وتعمل على إحداث تغير على المستوى الزراعي والتي تحتوي على العديد من الأنواع كل منها يختص في مجال معين ونذكر منها سياسة التوجيه الزراعي وخاصة في الدول الرأسمالية وسياسة الإصلاح الزراعي نجدها في معظم البلدان النامية وسياسة الثورة الزراعية موجودة بكثرة في الدول ذات التوجه الاشتراكي، في حين أن أهداف السياسة الزراعية كثيرة جدا ،فالسياسة الزراعية لديها أهمية كبيرة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض الأمن الغذائي والاقتصاد القومي.

كما يتسم الأمن الغذائي بمجموعة من العناصر منها توفير الغذاء وقدرة على الوصول إلى الغذاء بالإضافة على ذلك الكفاية والاستمرارية ،وللأمن الغذائي العديد من الأبعاد لعل أبرزها البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يجعل الدولة تحقق أمنها قبل تحقيق الأمن الغذائي لتحقيق من فاعلية الأمن الغذائي كما نجد أن هناك مؤشرات يجب العمل بها تتمثل في تحليل الناتج المحلي الإجمالي والناتج

المحلي الزراعي أي المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي بالإضافة إلى أن يجب معرفة مؤشر استهلاك الفرد وكذلك مرونة الطلب

[1] أحمد فريد مصطفى، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، القاهرة، 2010، ص ص27-28

الفصل الثاني

تعتبر السياسة الزراعية في الجزائر هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة والموجه منه إلى إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي بصورة خاصة و ذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين هما زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة منها الأرض والمياه وذلك ما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة ، وزيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة في الزراعة و ذلك ما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أربع مباحث وهيا كالآتي:

المبحث الأول يندرج ضمن تطور السياسة الزراعية في الجزائر بالتسلسل عبر الحقبة الزمنية وقسم إلى أربع مطالب وهي:

المطلب الأول: التسيير الذاتي

المطلب الثاني: الثورة الزراعية

المطلب الثالث: السياسة الزراعية خلال فترة الثمانينات والتسعينات

المطلب الرابع: السياسة الزراعية خلال فترة برامج الإنفاق الحكومي 2019/2001

المبحث الثاني: واقع إنتاج القمح والحليب في الجزائر وقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: واقع إنتاج الحبوب في الجزائر

المطلب الثاني:واقع إنتاج القمح في الجزائر

المطلب الثالث:واقع إنتاج الحليب في الجزائر

المبحث الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب والقمح في الجزائر خلال الفترة 2016/2000 وقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية لمنتج الحليب والقمح

المطلب الثاني: واقع الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح

المطلب الثالث:واقع اكتفاء الذاتي لمنتج الحليب

وأخيرا المبحث الرابع يندرج ضمن تقييم القطاع الزراعي الجزائري وقسم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول: معوقات القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة معوقات التي تطرأ على القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الأول: تطور السياسة الزراعية في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات فلاحية، يتجلى هدفها الأساسي والمشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسن ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذة بعين الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، ومن هنا نستعرض ضمن هذا المبحث لأهم السياسات الزراعية في الجزائر والتي عرفتها منذ الاستقلال مع التركيز على تلك السياسات المتبعة في الآونة الأخيرة.

المطلب الأول: التسيير الذاتي

تختلف تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن غيرها من التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية بأنها طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم ومصانعهم، هادفين من وراء ذلك تفويض البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ما بعد الاستعمار، ولهذا بادر العمال والفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيمانا منهم ووعيا بضرورة مواصلة عملية الإنتاج خصوصا في تلك الظروف القاسية من جهة والتي تتم بالحماس والعمل الثوري من جهة أخرى. [1]

أولا:مفهوم التسيير الذاتي

يعرف التسيير الذاتي بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، ولقد ظهر التسيير في البداية، بطريقة غير واضحة وعفوية وذلك عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها مالكوها الأوروبيون خلال هجرة صيف1962، ثم تدخلت الدولة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون.

وبموجب هذه المراسيم أممت جميع الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي، الذي شمل على مجموع الأراضي الزراعية التي كان يستغلها المعمرون الأوروبيون التي بلغت نحو 22.037 مزرعة بمساحة تقدر 2.4 مليون هكتار بحيث نشأت على إثرها مستثمرات فلاحية في شكل مزارع فلاحية. [2]

ثانيا: أهداف التسيير الذاتي

حددت فيما يلي:[3]

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحد المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي، وتركوا الوسائل الغير الصالحة.
- محاولة خلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل للفئات البطالة وتوجيههم نحو القطاع الفلاحي.

ثالثا: خصائص التسيير الذاتي

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

- الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي.
- ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد قطاع تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة ويستغله الجزائريون وأخر حديث الأساليب ويستغله الأوروبيون.
- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تحصلت الجزائر على استقلالها باقتصاد متخلف وضعيف الهياكل القاعدية، حيث تم ادراج عدة سياسات تنموية شاملة لجميع قطاعاتها الحيوية منها قطاع الزراعة، بدأت بانتهاج نظام التسيير الذاتي حيث عرف على أنه تسيير

[1] علي بن شيخ، عامر بوعكاز،**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية(دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية2015/2000)**، مذكرة ماستر -غير منشورة-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2017/2016، ص 51

[2] ريم قصوري، مرجع سابق،ص ص 121-122

[3]عدة عابد،مرجع سابق، ص ص111-112

العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، حيث ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو22037مزرعة بمساحة تقدر ب4.2مليون هكتار.[1]

رابعا: مراحل التسيير الذاتي

لقد مر القطاع المسير ذاتيا بثلاث مراحل نذكرها:

1. **المرحلة الأولى:**(الأملاك الشاغرة) وتمتد من سنة 1962 إلى 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصيغة القانونية الرسمية عليها،ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.
2. **المرحلة الثانية:**(التأميم الجزئي) وتمتد هذه المرحلة من سنة 1967 إلى 1975 وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية التي تميز المرحلة السابقة)، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة. كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها. كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل بتخصيص مصلحة لذلك البنك الوطني الجزائري. ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية توفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة.
3. **المرحلة الثالثة:**(التأميم الكامل) وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب مدير المعين، فأصبحت بذلك القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.[2]

خامسا: تقييم التسيير الذاتي

إن التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف المنوطة به، وذلك راجع إلى النقائص التي عرقلته والمتمثلة في[3]:

- نقص الآلات الزراعية.
- تعقيد إجراءات التسويق.
- نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير.
- عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال،و كذلك عدم استطاعة العمال التحكم في نشاطهم.

[1] إلهام قدور،مرجع سابق،ص ص57-58
[2] فوزية غربي،مرجع سابق،ص ص 95-96.
[3] ريم قصوري، مرجع سابق،ص ص123-124

- انتظار العمال للأجرة الشهرية المخصصة لهم من طرف الدولة بدل من توزيع الأرباح مما تسبب في أزمة التمويل وظهور عادات في الاستدانة وخلق اقتصاد تخلقه الاستدانة.
- إعادة نمط الاستغلال الزراعي للبلاد الذي كان ينتهجه المعمر اعتمادا على تقسيم الأراضي مابين قطاع معاصر وقطاع تقليدي الذي بقى ساري المفعول مما تبعه اكتفاء البلاد في مواصلة نفس نمط الاستغلال الزراعي دون معمر.
- أعيدت نفس طرق الإنتاج ونفس العمال ونفس الزراعات لم يقع أي تغيير جذري في الزراعة ما عدى إبدال المعمر بلجان التسيير، وهكذا ابتعدت فكرة توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين وسكان الريف(كما كان مقررا في برنامج طرابلس1962) ويدل ذلك على وجود إدراك إيديولوجي يفضل منح الامتيازات إلى الطبقة العامة وعدم الاهتمام بطبقة الفلاحين

المطلب الثاني: الثورة الزراعية

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلا إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:"الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها" وبموجب هذا القانون تم تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية(CAPRA) موزعة على مليون هكتار، وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لملك البلديات إلى الفلاحين المحرومين لخدمتها، كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد(CAPS) و 730تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي(CAEC) والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 6000.000 هكتار، ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض وتتمثل كالتالي:

- ✓ التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.
- ✓ التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الين يعيشون من خدمة الأرض.
- ✓ الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال إنسان. [1]

أولا: أهدف الثورة الزراعية

يمكن حصر أهم أهداف الثورة الزراعية في النقاط التالية[2]:

1. تحديد الملكية الفردية للأرض حسب الدخل الذي قدره.
2. تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية بعد توزيع الأراضي التي تم تأميمها.
3. إنشاء القرى الاشتراكية للمستفيدين من الأراضي المؤممة من الثورة الزراعية بهدف خلق الروح الجماعية وتوفير المناخ الاستقرار لذلك.
4. التوزيع العادل لوسائل الإنتاج.
5. القضاء على اثر الاستعمار وإحلال المحاصيل الأساسية في الأراضي الخصبة.
6. توجيه الإنتاج الزراعي إلى المحاصيل الزراعية الصناعية.

[1]جمال جعفري، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي (دراسة تحليلية وقياسية2015/2000)**، مجلة الدفاتر الاقتصادية ، المجلد10-العدد02، جامعة مستغانم ، الجزائر، 2018،ص ص100-101

[2]عدة عابد، مرجع سابق، ص 116

ثانيا: أهم مراحل تطبيق نظام الثورة الزراعية

مع بداية السبعينات طرحت الدولة مشروع الثورة الزراعية، وصادقت عليه السلطة دون تردد وأرفقته بميثاق الثورة الزراعية (الأمر رقم 71-73) لقد جاءت الثورة الزراعية لتصحيح وتحسين أوضاع الريف الجزائري، نتيجة لما تعرض له أثناء الاستعمار الفرنسي، فهي ترمي إلى تحويل جذري للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري.

لقد كانت حصيلة الثورة الزراعية التي شرع في تطبيقها ابتداء من 1 جانفي 1972 موضحة بالجدول التالي: [1]

الجدول رقم2-01: حصيلة الثورة الزراعية خلال الفترة من1973-1978

السنوات / المعطيات	1973	1974	1975	1976	1977	1978
- **مجموع التعاونيات المستحدثة:**	2314	4489	5137	6303	6518	6000
- **التعاونية الحضرية للاستثمار.**	258	599	831	964	926	670
- **تعاونية إنتاج الثورة الزراعية.**	1349	2554	3633	4077	4352	4800
- **تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك**	707	806	763	613	581	530
- **تعاونية فلاحية متعددة الخدمات.**	/	530	610	649	659	/
- **عدد المستفيدين**	43784	67522	80173	82986	84050	95000
- **الأراضي الموزعة**	617867	805511	920914	1007392	1119045	1100000
- **عدد النخيل**	/	716051	772610	796340	837410	1820000
- **عدد الماشية**	/	527588	89833	1278501	159680	/

المصدر:فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، مجلة أبحاث اقتصادية أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العشرون،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2016،ص195.

يوضح الجدول حصيلة الثورة الزراعية خلال الفترة الممتدة1973-1978 إذ نلاحظ تشكيل تعاونيات إستعجالية والتي تولد عنها نقائص متعلقة بالجانب العقاري نذكرها:

- الأخطاء المرتكبة في تحديد حصة المستفيدين من الأرض، الأمر الذي أدى إلى تكوين تعاونيات صغيرة متوسطة بالرغم من أن للمساحة أهمية كبيرة في تحديد دخل تعاونية والمستفيد.
- إن توزيع الأراضي المؤممة اعتمد على الإحصاء النظري دون معاينتها ميدانيا، وبالتالي فإن هذا التوزيع لم يكن عادلا.
- عدم تحديد الدقيق لمساحات التعاونيات المكونة مما جعل المستفيدين لا يعرفون حدود أراضي تعاونياتهم بالضبط وهذا ما أدى إلى نشوب العديد من المنازعات، مما انجر عنه بقاء نسبة من الأراضي خارج مجال الاستغلال.
- تسجيل العديد من الحالات الاحتيال والتزوير التي تمت أحيانا بتواطؤ السلطات المحلية والتي أدت إلى إلغاء صدور قرارات التأميم في حق بعض الملاك المتغيبين أو الملاك الكبار، مما أدى إلى عدم التطابق بين

[1] فريد عبة، **تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد العشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ديسمبر 2016،ص 195

الإحصائيات الواردة في قرارات التأميم والإحصائيات الواردة في التحقيقات الميدانية، إذ بلغ عدد الملاك الذين تتوفر فيهم شروط التأميم أكثر من 13% من الملاك المؤممين فعلا.

- مشاكل في التسيير ناتجة عن تدخل الدولة دائما، إذ تكررت نفس أخطاء التسيير الذاتي، وبقى اعتبار العمال كإجراء يتحصلون على الأجر الأدنى حتى في حالة تحقيقها للخسائر.[1]

قد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها من أهم هذه المراحل نذكرها:[2]

1. **المرحلة الأولى:**(جوان1972) وهي مرحلة تهتم بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش و الوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.
2. **المرحلة الثانية:** والتي انطلقت في جوان 1973 فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها لتوزيع على المستفيدين الجدد.
3. **المرحلة الثالثة:**بدأت هذه المرحلة في نوفمبر1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد،الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

ثالثا: تقييم الثورة الزراعية

وللتقييم نشير إلى أن الإصلاحات التي أتت بها الثورة الزراعية بالرغم من التجنيد المادي والبشري الذي حضت به لم تكن في مستوى الطموحات وربما يعود ذلك إلى الصعوبات والضغوطات التي كان يعانيها الفلاحون من جراء الروتين البيروقراطي، ثم موقف البورجوازية من الثورة الزراعية حيث انتقلت بعد تأميم أراضيها إلى الجهاز الإداري وإلى ميدان التسويق فشكلت بذلك عقبة أمام الفلاحين المستفيدين.

ويذهب البعض الآخر إلى أن الثورة الزراعية هي قبل كل شيء عملية سياسية وأيديولوجية من طرف النظام وتستجيب لإرادة السلطة ولا تمثل بأي شكل من الأشكال تحركا عفويا للفلاحين.

إضافة إلى ذلك هناك سوء في تطبيق النصوص والارتجال في إنشاء وتشكيل التعاونيات والجري وراء الكم على حساب الفعالية، والواقع أن فشل التجربة كان إنتاج عوامل متعددة ومتشابكة وأن مرد هذا الفشل يعود أساسا إلى افتقادها إلى عنصر التمليك والذي يعد أفضل حافز للنشاط الإنساني.

إن اللجوء إلى تطبيق سياسة الثورة الزراعية كان هدفه التعويض عن الفشل الذي وقعت فيه سياسات التسيير الذاتي واستبداله بمخططات جديدة وأهداف أكثر شمولية ووضوحا، تمثلت في تحقيق الأمن الغذائي من خلال سياسة الاكتفاء الذاتي وتوفير حياة كريمة للمواطن بتوفير السكن المزود بالشروط الضرورية للحياة.

لذلك نستطيع القول أن الثورة الزراعية حققت معظم أهدافها الاجتماعية التي رسمتها، لكنها بالمقابل لم تحقق الأهداف الاقتصادية، ويرجع المحللون ذلك إلى الأسباب التالية:

- نقص وسائل التجهيز وكذلك نقص التأطير.
- نقص التوعية لدى المستفيدين.
- النوعية الرديئة لبعض الأراضي.[3]

المطلب الثالث: السياسة الزراعية خلال فترة الثمانينات والتسعينات

❖ السياسة الزراعية خلال فترة الثمانينات

في هذه الفترة باعتبارها مرحلة حكم جديدة(وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد) انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، وحصر الايجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، وبهذا يكون ممكنا طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية. ففي المجال الزراعي أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها

[1] فريد عبة، مرجع سابق، ص 196
[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص97-98
[3] علي بن شيخ، عامر بوعكاز، مرجع سابق، ص ص57-58

الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي لتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض لفلاحين و ذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، وقد تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة، وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي[1].

أولا:مضمون عملية إعادة الهيكلة

إن عملية إعادة الهيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين بهدف التغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية، وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن الحكم فيها بسهولة، أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية التي قدر عددها 5000مزرعة، تجمع الأراضي المشتتة ووضع مسير كفأ مهندس أو تقني سامي على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في المجال الفلاحي.[2]

1. أهداف سياسة إعادة الهيكلة

وتندرج أهداف سياسة إعادة الهيكلة كالتالي:[3]

- استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها.
- جعل القطاع الفلاحي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة القطاع الاشتراكي.
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي.
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وتحديد مساحة المزارع بدقة وإحداث مزارع جديدة، إضافة إلى تنظيم التسيير والتحكم فيه.
- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية والاحتلال غير الشرعي للأراضي.
- التدرج نحو تحقيق الاستغلال المالي.

2. مراحل تنفيذ سياسة إعادة الهيكلة

تم تنفيذ عملية إعادة هيكلة في مرحلتين متكاملتين هما:

المرحلة الأولى:تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.

المرحلة الثانية:تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 واصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية موزعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي. سهلة التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج، والذي يهم في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربعة أنماط وهي:

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين50و 100هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150و 250 هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم بمساحة تتراوح بين 150و 200 هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800و 1500.[4]

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص99

[2] عدة عابد، مرجع سابق، ص 120

[3] الطيب هاشمي، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، الجزائر،2007/2006، ص 59

[4] الطيب هاشمي، مرجع سابق، ص 59

3. تقييم سياسة إعادة الهيكلة

لقد كانت لسياسة إعادة الهيكلة أثار جانبية وخفيفة، إذ أنه بالرغم من التغيرات التي طرأت على القطاع الفلاحي إلا أن النتائج الهزيلة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والنجاعة الاقتصادية للمستثمرات الفلاحية المستحدثة، بالرغم من زيادة عدد العمال وتوسيع المساحات، واستحداث دواوين جديدة مساعدة بغية التخفيف من تدخل الدولة في التسيير حيث شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم شامل للمحيط المرتبط بالفلاحة، كإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة1982، وإعادة هيكلة الدواوين وقد ترتب على ذلك إنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي والديوان الوطني للاحتياط والخدمة الفلاحية والديوان الوطني للأنعام.

ورغم كل هذه الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن مردود الإنتاج انخفض لكل المحاصيل وقد أدى إلى نتائج هزيلة، مما تسبب في عجز أغلب المزارع عن تسديد مستحقاتها المالية وترجع هذه المشاكل إلى أسلوب المتبع في التسيير والذي لم يختلف كثيرا عن الأساليب السابقة المنتهجة سواء في نظام التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية، حيث ما تغير هو إعادة هيكلة، مست عدد العمال والمساحات المزروعة أما طريقة إدارتهم فلم تخرج من دائرة المركزية والبيروقراطية وسلطة اللجان الولائية والوطنية، ونظرا للسياسات التي عرفها هذا القانون وللمشاكل التي واجهها كان من الضروري المبادرة بالإصلاح فكان قانون أو سياسة المستثمرات الفلاحية. [1]

ثانيا:سياسة استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية(قانون18/83)

هذا القانون يفتح الباب أمام القطاع الخاص لتملك أراضي القطاع الفلاحي العمومي، وهو يمثل عملية خوصصة غير مباشرة وغير معلنة صراحة، فمضمونه يؤدي إلى خوصصة جزئية للقطاع الفلاحي، حيث بموجب هذا القانون تقوم الدولة بالاعتراف بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بكفاءة حقوقه المدنية يستصلح أرضا بوسائله الخاصة، فتنص المادة الثالثة منه (18/83) على أنه" يجوز لكل شخص طبيعي يتمتع بحقوقه المدنية أو كل شخص اعتباري تابع للنظام التعاوني، جزائري الجنسية أن يمتلك أراضي فلاحية أو قابلة لذلك ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون." ونجد أن هذا النهج يتفق مع المبادئ الاقتصادية في الإسلام التي تجعل استصلاح الأراضي واستغلالها سببا كافيا ومشروعا لامتلاكها ملكية استخلافية وذلك استنادا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "من أحيا أرضا مواتا فهي له".[2]

من أجل توسيع الأراضي الزراعية وتحفيز الفلاحين على إصلاحها، وأيضا محاربة الإهمال للأراضي قطاع الثورة الزراعية صدر قانون اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق استصلاح بتاريخ 13أوت 1983 تحت رقم 83-18 الذي ينص على أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له، فوزعت 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلحت منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج،وانتشرت عملية الإصلاح في المناطق الزراعية بالجنوب ثم تلتها الهضاب العليا.

- **أهداف قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية:**

كان قانون الاستصلاح 83-18 يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع وزيادة المساحة الزراعية التي عرفت تناقصا بسبب التوسع العمراني وزحف الرمال.
- بعث التنمية الزراعية بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية إذ أن 97.3%من الأراضي الموزعة للاستصلاح منذ الشروع في تطبيق القانون سنة1984 إلى 1994 تقع منها 67.6% في الصحراء، 29.7%في السهوب.
- تشجيع المواطنين على استصلاح الأراضي واستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات الزراعية خصوصا بالجنوب.
- اعتراف الدولة الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي يستصلح أرضا بوسائله الخاصة[3].

[1] عدة عابد، مرجع سابق، ص122

[2] كمال حوشين،**إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة الجزائر، ، الجزائر، 2006-2007، ص 118

[3]الطيب هاشمي، مرجع سابق، ص 60

ثالثا:سياسة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية

أصدر قانون المستثمرات الفلاحية رقم19/87 المؤرخ في 1987/12/08 يعتبر إجراء عرفته الفلاحة الجزائرية، فمن خلاله يتم تحديد حقوق وواجبات المنتخبين وتحديد كيفيات الاستغلال الزراعي بهدف تلبية الحاجات الغذائية واحتياجات الاقتصاد الوطني فجاء هذا القانون بمايلي:

- يقضي بنهاية الثورة الزراعية وحل المزارع الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على العمال في شكل استفادات فردية أو جماعية مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض.
- حرية إدارة تسيير المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية واتخاذ القرارات المناسبة مع ترك الحرية الكاملة للمزرعة في ذلك.
- إلزام المستفيدين فردا أو جماعة بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض واستغلالها.
- احتفاظ الدولة بحق الإشراف والتوجيه بحيث أصبح دور الدولة يتمثل في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، وتحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية دون التدخل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كما ونوعا وفي حجم العمال.
- وضع مسيري المستثمرات الفلاحية أمام مسؤولياتهم وذلك بسبب تراكم الديون المستثمرات الفلاحية سابقا، الذي اعتبرته الدولة ناتجا عن التهاون والتبذير واللامبالاة باعتبار الدولة وحدها التي كانت تدفع أجور العمال وتغطي العجز الذي كانت تعاني منه نسبة كبيرة من مستثمرات القطاع العام، إذ أن نسبة68,5% من مجموع المزارع 1985-1986 المتوسط البالغ عددهم 3.412 كانت تعاني عجزا.
- ربط الدخل بالإنتاج لأنه لوحظ أن عمال القطاع الفلاحي يتقاضون أجورا دون أن ينتج إنتاجا ماديا لقاء أجورهم مع أنه بإمكانهم ذلك،فجاء هذا القانون من أجل تجنب هذا العجز يجعل الفلاحين ينتجون دخولهم.
- تجانس الوحدات الفلاحية من حيث المساحة والتخصص في الإنتاج حسب عمل كل مستثمرة واختصاصها أو حسب العدد الذي تتشكل منه المستثمرة.[1]

➢ **أهداف سياسة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية:**

إن قانون 87-19المؤرخ في 08 ديسمبر 1987المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتخبين وواجباتهم، يرمي إلى إحداث تغيير جذري على المستوى البنيوي للقطاع الفلاحي، وذلك قصد عصرنة هذا القطاع وجعله يتماشى والتحديات الراهنة خاصة منها ما يتعلق بضمان الحاجيات الغذائية للسكان، وهذا بطبيعة الحال لن يتحقق إلا بتحقيق استقرار في القطاع الفلاحي وإعطائه المكانة اللائقة به في جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة، وأن التكامل القطاعي يبقى محدودا في غياب قطاع زراعي فعال يقوم بوظيفة لوجيستيكية اتجاه بقية القطاعات الاقتصادية الوطنية.

وحتى يمكن الوصول إلى ذلك جاء القانون 87-18يهدف بتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية والتخلي عن الأسلوب المركزي في تسيير القطاع الزراعي.
- إقامة علاقة مباشرة بين دخل العمال في القطاع الزراعي وإنتاجية المستثمرة، ولم يعد الفلاح أجيرا وإنما يجازي حسب مساهمته في إنتاج المزرعة.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي وإعطائهم حرية التصرف والتسيير لأنهم في الأخير يتحملون قراراتهم مادامت الدولة تخلت عن هذه الأراضي .
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التنمية الشاملة وضمان مسار وحدودي للتنمية الفلاحية.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا،حيث ظل هذا القطاع ولمدة طويلة يعاني من بقاء مساحات صالحة للزراعة غير مستغلة نتيجة التنظيمات السابقة. [2]

[1] الطيب هاشمي، مرجع سابق،ص 62

[2] كمال حوشين،مرجع سابق،ص ص138-139

❖ **السياسة الزراعية خلال فترة التسعينات**

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي الكثير من التحولات والتطورات الهامة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة(نظرا لانخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من الاحتياطات الاستيرادية)، بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة الدولية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديد، وتفاقم إشكالية الاختلالات فيما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، نظرا لما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي والنوعي.إضافة إلى ما ميز عقد التسعينات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل انعكس كل ذلك على السياسات الزراعية عندئذ والتي تميزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص.

غير أنه ومع نهاية التسعينات بدأت السياسات الزراعية تحديدا، تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، والرفع من أداءات القطاع الزراعي تحديدا، وبالتالي تحسين الشروط الحياة الاقتصادية العامة. وسوف تتم معالجة أهم السياسات الزراعية التي طبقت خلال هذه الفترة فيما يلي:[1]

أولا:الإطار العام (الفلسفة الاقتصادية) للسياسات الزراعية في عقد التسعينات

أبدأت الجزائر منذ مطلع التسعينات اهتماما متزايد بإتباع سياسات فلاحية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار. ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب تنفيذها فإن جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي .

وتنحصر أهداف السياسة الزراعية والفلسفة الاقتصادية في:

- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثورات.
- ترقية المنتجات ذات نوعية الايجابية.
- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة لكل مناطق الطبيعية.

جاءت إصلاحات 1990لإعادة بعث النشاط الزراعي وذلك من خلال حماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي.[2]

ثانيا:برنامج التكيف الهيكلي(plan d' ajustement structurel PAS)

يرتبط مفهوم التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم اقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية،كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم، وقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ 1990 وعليه يمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتجية.
- حرية التجارة الخارجية والأسواق.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق،ص ص103-104

[2] يوب كرياء، كريمة ملال، مرجع سابق،ص ص64-65

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.
- سياسة دعم المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت إلى غاية 1994وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.[1]

ثالثا:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)

- **تعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد. [2]

- **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أساسه إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة كما يمكن حصر أهم أهداف المخطط فيما يلي:[3]

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية) والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ورفع الصادرات من المواد الفلاحية.
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة .
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وذلك من خلال تهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة .

الجدول رقم2-02: تطور الأراضي الفلاحية حتى سنة 2004

الوحدة:قنطار

الانتاج	متوسط الفترة(1999-90)	أهداف 2004

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص106-109

[2] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج**، شهادة ماجستير –غير منشورة- ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر،2005-2006، ص7.

[3] محمد غردي،**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة الجزائر 3، 2011-2012،ص ص135-136

الحبوب	2400000	40000000
البقوليات	522000	1500000
البطاطا	10200000	19400000
الشمندر السكري	/	80000 طن من احتياجات الاستهلاك،50000 طن من الزيوت تمثل 10% من احتياجات الاستهلاك
التمور	300000	3100000
الزيتون	300000	400000
الحليب	1000000 لتر	2000000 لتر
اللحوم الحمراء	2800000	4000000
اللحوم البيضاء	170000	300000

المصدر:بلال خزار،**السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**،أطروحة–غير منشورة-،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر،2012-2013،ص 79

يبين لنا الجدول بأن الحكومة الجزائرية تسعى إلى إنتاج الحبوب والبقوليات بنسب كبيرة إضافة إلى ذلك أن منتوج الحليب تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيق ضعف ماكانت عليه في السنوات السابقة وهذا راجع إلى عدم المراقبة .

- **آفاق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

✓ زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية الأساسية لتغطية ما لا يقل عن 40% إلى 60%من الاحتياجات وفقا لمنتج الحليب والقمح و البقوليات.

✓ تنويع الإنتاج الفلاحي بما في ذلك البذور الزيتية، السكر الشمندري، الأعلاف للماشية لضمان مستوى من الإنتاج الوطني.

✓ تركز إستراتيجية القطاع على استمرار برنامج تأهيل المستثمرات الفلاحية الذي انطلق سنة 2000 وطبق على 400000 مستثمر فلاحي حيث تتراوح مساحتها بين 5 و200 هكتار.

✓ كما يجب أن يكون الانخراط تدريجيا في إطار انفتاح الاقتصاد الزراعي والتوجه إلى تحسين الميزان التجاري الزراعي على المدى المتوسط عن طريق المنتجات المحلية والزراعة العضوية على وجه الخصوص.وهذا ينبغي أن يؤدي أيضا إلى زيادة صافي الأصول للمستثمرات الفلاحية التي تؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي لها بحيث تساهم أكثر في الموازنة العامة للدولة من خلال العائدات الناتجة عن فرض الضرائب الفلاحية. [1]

المطلب الرابع: السياسة الزراعية خلال فترة برامج الإنفاق الحكومي2001/2019

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية2001(PNDAR)

[1] رشيد بو عافية،سارة عزاز، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2013**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،العدد07، جامعة تيبازة، الجزائر،2017،ص ص257-258

يعتبر هذا البرنامج استكمالا لجهود تطوير القطاع الفلاحي التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، ولكن المميز الذي حمله هذا البرنامج هو إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط السابق والعمل على بعث وتطوير الحياة في الفضاءات الريفية والمناطق المعزولة وبذلك فهذا المخطط يعتبر امتداد لسابقه، وهو بذلك بمثل إطارا شاملا ومنسجما لمواجهة التحديات والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي كانت سببا في إضعاف الأمن الغذائي وتراجع أداء القطاع الزراعي وحتى تقهر قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية.[1]

- **أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR**

ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أيضا مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين. مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية، وقد شرع في تطبيق هذا المخطط في إطار برامج متنوعة تتمفصل أساسا حول:[2]

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي
- مرافقة تعددية النشطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا في الاستغلالات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازلت تحتاج إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

- **أسس ومحاور إستراتيجية التنمية الريفية**

انطلاقا من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال هذا المخطط خاصة ما تعلق منها تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وتطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وكذا الرفع من جاذبية وتنافسية الأقاليم الريفية وضمان صيانة وحماية الموارد الطبيعية، فقد برزت المحاور الأساسية لإستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية فيما يلي:

1- **إقامة شراكة وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية:** وتعني هذه الشراكة إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في مختلف الأنشطة والعمليات ذات الصلة بالحياة الريفية، ومن بينهم الإدرات العمومية والمسؤولون المنتخبون ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص المعنيون في مشاريعهم الخاصة، والهدف من هذه الشراكة بشكل أساسي هو تنشيط الحركية الإقليمية للريف بما يتجاوب مع مسعى التنمية الريفية، وفي هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تقضي إلى مشاريع مشتركة وتهدف إلى الالتزام المشترك والمتبادل بين هؤلاء الشركاء على تحقيق النتائج المرجوة، كما أن الشراكة تعتبر عملية مستمرة ومتطورة بتطور المناطق الريفية وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الإستراتيجية. [3]

2- **التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة:** تتميز المناطق الريفية بتنوع كبير للموارد إلا أنها تعاني من اختلال في استغلال تلك الموارد وفي قدرة سكانها على الحصول عليها، والرهانات التي يتعين خوضها في ظل إستراتيجية التنمية الريفية تتعلق بإمكانية تغيير اتجاه

[1] صادق الهادي، **تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على أداء تنافسية الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018-2019، ص 134

[2] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه –غير منشورة-،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016-2017، ص ص 164- 165 .

[3] صادق الهادي، مرجع سابق، ص ص135-136

التدهور وتقليص تدفقات الهجرة وبعث الحياة في المناطق الريفية وخلق جاذبية لها انطلاقا من فكرة أنها تشتمل على مزايا ينبغي تثمينها وفق مجموعة من الأشغال التي تندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها، وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها وتفادي وضعيات التبديد للتراث المحلي باستغلال معقول لمجموع المكونات التراثية(الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية) التي تساهم في بعث الاهتمام من جديد وخلق جاذبية للأقاليم الريفية دون كبحها، ومن أجل زيادة الحظوظ التي توفرها الموارد غير المستغلة بشكل كافي وزيادة الاحترام الذي ينبغي أن تستثيره عند استغلالها، يجب أن ترتكز الإستراتيجية أعمالها على الوعي بقيمة هذه التراثيات وذلك على كل المستويات وبالنسبة لكل السكان بما فيهم من هم خارج المناطق الريفية، فتحميل المسؤولية لهؤلاء وأولئك والتأهيل المرتبط بالقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير الموجه للفاعلين المعنيين كلها تتطلب إجراءات تسهيل ضرورية لاسيما وأن الطرح القائم للمشاريع بخرج من عادات المتعاملين في المناطق الريفية ويتضمن درجات من المخاطر. [1]

3- **تكاثف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية:** يكون هذا التكاثف عبر الأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في معالجة المشكلات الناشئة، وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن الإقليم نفسه، فالدور الرئيسي للجانب الاقتصادي في بعث حيوية الإقليم لا ينبغي أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام ولا أن يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم والتآزر بينها وبين المسائل الاقتصادية، بل إن هذا التآزر يمس المناط الريفية نفسها لتتكاثف فيما بينها لرد الاعتبار المتبادل للمناطق الريفية ودورها في التنمية بشكل متكامل، فالتنسيق يمثل فرصة حقيقية لتقديم إطار متكامل للقائمين على رسم السياسات المحلية لخلق الانسجام في إعداد وتنفيذ هذه السياسات وإشراك جميع الفاعلين والشركاء في ذلك.[2]

ثانيا: قانون التوجيه الفلاحي 2008

صدر القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي في 3 أوت 2008 تحت ظروف مهمة بالنسبة للتحولات التي مست القطاع الفلاحي في الجزائر، سواء من جهة التجارب و المخططات الفلاحية الداخلية، أو من جانب المتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة أزمة الغذاء العالمي 2008، إضافة إلى الآثار الناجمة عن المتغيرات المناخية.

يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج رئيس الجمهورية، استجابة للتحديات التي استوقفت القطاع في مواصلة المجهودات التي بذلتها الدولة لتجعل قطاع الزراعة هو المحرك الحقيقي للنمو وتحقيق الأمن الغذائي.

1- الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي 2008

يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:[3]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي،
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء، في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

2- آليات تحقيق أهداف قانون توجيه الفلاحي 2008: يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمس آليات حددها القانون التوجيه الفلاحي كالآتي:

❖ **أدوات التوجيه الفلاحي:** وتشتمل على مخططات التوجيه الفلاحي التي تحدد التوجهات الأساسية للقطاع على المديين المتوسط والطويل، تهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تحقيق تنمية فلاحية

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص،167
[2] صادق الهادي، مرجع سابق، ص، 137
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 10أوت 2008،ص ص، 5،6

مندمجة ومستدامة، وعلى مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى مخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وكذا أدوات التأطير العقاري، حيث تشمل بشكل أساسي الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية سواء كانت تابعة لأملاك الدولة أو تابعة للخواص، لذلك من أجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه تطلب الأمر وضع فهرس للعقار الفلاحي وخريطة تحدده وتوضح مجموعة الأراضي المعروفة بالفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي، حيث يكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غير الفلاحة.[1]

❖ **أحكام متعلقة بالعقار الفلاحي:**

تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى:[2]

- تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية
- تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي،
- ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع،
- تحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي.

❖ **تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي:**تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الفلاحي بحيث تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية و/أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، وتثمين وترقية المنتجات الفلاحية ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسميه المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها واثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها، كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية.

ولضبط المنتجات الفلاحية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ولحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يتم التدخل عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية وتدابير التعريفة عند الاقتضاء[3].

❖ **تأطير النشاطات الفلاحية والمهن:**يتضمن هذا التأطير المستثمرة الفلاحية والمستثمر وكذا التنظيم المهني للفلاح، والذي يمكن أن يتخذ عدة أشكال كالتعاونيات الفلاحية، الغرف الفلاحية، التعاضديات الفلاحية....ويعد هذا التنظيم وسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق الربح، ويمكن أن تكون هذه الأجهزة متواجدة على مستوى الولايات أو على المستوى الوطني، كالغرف الفلاحية الولائية والغرفة الفلاحية الوطنية، ونفس الأمر بالنسبة لصناديق التعاضديات الفلاحية التي تم إنشاؤها على مستوى الولايات وكذا الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، وتعتبر هذه الأجهزة بمثابة شركات مدنية ذات طابع تعاوني لا تسعى لتحقيق الربح، أما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية يستفيد المستثمرون الفلاحون وذو الحقوق من حماية اجتماعية تضمن لهم على وجه الخصوص تغطية أخطار حوادث العمل التي تؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء. [4]

❖ **التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل:** تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى تأهيل الفلاحي مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد،وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما نهدف إلى تطوير إعلام

[1] صادق الهادي، مرجع سابق، ص، 138

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 10أوت 2008،ص، 8

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، أطروحة دكتوراه – غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 86-87

[4] صادق الهادي، مرجع سابق، ص 139.

عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يضفي طابع المؤسسة على وظيفته جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية لاسيما الجغرافيا منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة التجهيزات المناسبة. [1]

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يمثل التجديد الفلاحي والريفي خيارا استراتيجيا أطلق رسميا في شهر أوت 2009، وترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أوت 2008، تحت رقم 16/08 الذي يحدد معالمها و إطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير الطاقات والمبادرات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر في المجال الفلاحي، وقد خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 مبلغ 1000 مليار دينار جزائري لتنفيذ هذه السياسة، أين خصص لبرنامج التجديد الفلاحي وحده مبلغ 600 مليار دينار جزائري. [2]

1- أسس سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على أسس التالية:[3]

- زيادة الإنتاج الوطني من السلع ذات الاستهلاك الواسع(القمح والحليب) لتغطية 75% من الاحتياجات الغذائية.
- تحديث وتعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الميدان الفلاحي(أنظمة الري، تخصيب التربة، استخدام البذور والجينات المحسنة).
- تعميم وتوسيع أنظمة الري الزراعي لتشمل مساحة 1,6مليون هكتار في آفاق 2014 مقارنة بـ900 ألف هكتار الحالية.
- تنمية القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تغطية الاحتياجات من البذور، الأصناف النباتية والجينات.
- تحديث وتنظيم شبكات جمع وتوزيع المنتوج الوطني، وشبكات مدخلات القطاع الفلاحي من السلع والخدمات.
- ترقية الفضاءات الريفية لجعلها متوازنة وأكثر استدامة.

2- أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمثل أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي في العناصر التالية:[4]

- تحسين تلبية المتطلبات الوطنية من البذور والفسائل و وسائل الإنتاج الزراعي لمواجهة الأزمات الطارئة.
- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8,33% لسنوات (2010-2014).
- الرفع من إنتاج وإنتاجية الأرض الزراعية يتعلق بالمحاصيل والمنتجات واسعة الاستهلاك كالحبوب(القمح الصلب) والحليب والرفع من معدلات التكامل الفلاحي الصناعي لها لمواجهة الأزمات المحتملة.
- محاولة تحسين ظروف حياة الريف لساكنيه والسعي نحو تنمية متوازنة للوسط الريفي.

3- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

---

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص171.

[2] صادق الهادي، مرجع سابق، ص 140

[3] صادق الهادي، مرجع سابق، ص 140

[4] حافظ أمين بوزيدي، **دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 161 .

❖ **التجديد الفلاحي:** تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية ذات الصلة المباشرة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الغذائي، وكذا توسيع الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع وهو يرتكز في ذلك على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:[1]

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة(المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين.

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة فرع لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة في سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. [2]

❖ **التجديد الريفي:**تهدف هذه الركيزة إلى تقليص الفوارق بين البلديات، وتدارك التأخر في مجال التنمية من خلال تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة التهميش وإقصاء المناطق الريفية،تحقيق التكامل بين الفضاءات الريفية، تنظيم الانسجام بين المشاريع والبرامج وضمان تظافر الجهود من خلال عملية تجسيد اللامركزية لفائدة المناطق الأكثر حرمانا لاسيما في المناطق الريفية الأكثر عزلة وإشراك المجتمع المدني في ذلك. [3]

❖ **برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني**

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية:[4]

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

رابعا: الأهداف المسطرة لآفاق 2019

مخطط عمل الفلاحة لسنة 2019 جاء تحت شعار الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نموذج نمو جديد يركز على خمسة نقاط وهي:[5]

- الاستثمار الخاص باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي.
- التكامل من أجل تحسين بناء سلاسل القيمة (المدخلات، الإنتاج، الأسواق).
- الري من أجل تحقيق زيادة مطردة في الإنتاجية.
- الابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث والتنمية الزراعية.

---

[1] إيمان شعبانية، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة،الجزائر،جانفي 2017، ص، 313

[2] وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص 86

[3] كريمة قرابسي، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10-العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر، أفريل2019، ص1041

[4] ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2016، ص ص 420-421

[5] فتيحة بوزيان، مليكة شبايكيحفيظ، **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5 –العدد1، جامعة الجزائر3، الجزائر، جوان 2018، ص 132.

- الشمولية كضمان لمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة ولتنمية متوازنة للأقاليم.

سياسة قطاع الفلاحة لسنة 2019 تعتمد على ثلاث ركائز أساسية وهي:[1]

الزراعة وتربية الحيوانات، الغابات والأحوض المائية، الصيد البحري و تربية المائيات، حبث نلاحظ غياب التنمية الريفية من خلال هذه الركائز بعد أن كانت أحدها في ركيزة التجديد الريفي.

المبحث الثاني:واقع إنتاج القمح والحليب في الجزائر

الزراعة في الجزائر قطاع استراتيجي في الاقتصاد الوطني ولا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة من حيث المساحات أو الإنتاج وذلك من أجل تنويع القطاعات وتقليص حجم الاستيراد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع منها(الحبوب بكل أنواعها خاصة القمح والحليب .....) للقضاء على التبعية الغذائية بالجزائر وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي للبلاد.

المطلب الأول:واقع إنتاج الحبوب في الجزائر

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني ، وقد احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة، حيث تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 32200930 هكتار حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، أما خلال الفترة 2010-2017 معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة، ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة السابقة حيث كان يقدر معدل 32.6 مليون قنطار، ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير والذي يمثل 51% و29% على التوالي من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017. [2]

عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطورا ملوحظا خلال الفترة (2000-2015) نتيجة التشريعات المطبقة والخاصة بالعقار الفلاحي وكذا ما جاء به برامج مخطط التنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث انتقلت المساحة الفلاحية الإجمالية سنة 2000 بـ1008840 هكتار إلى حوالي 42739543 هكتار سنة 2015 ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-03: تطور المساحات الزراعية المستغلة والإجمالية خلال الفترة 2000-2015

المساحة:هكتار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي المساحة المستغلة في الفلاحة	44022778	7401938	6902288	9302708	6803218	6303908	57044038	6704148
نسبة الأراضي المستغلة في الفلاحة	20,1	20	20,2	20,3	19,7	19,8	19,8	17,8
المساحة الفلاحية الإجمالية	10088840	84098340	92073540	94081740	60020942	62038142	89036742	84044842

[1] فتيحة بوزيان، مليكة شبايكي حفيظ، مرجع سابق، ص 132.

[2] وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية،/madrp.gov.dz/ar، تاريخ الإطلاع: 05-10-2020

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي المساحة المستغلة في الفلاحة	7604248	3404238	0284358	4904458	6304548	7754618	0404658	027488
نسبة الأراضي المستغلة في الفلاحة	19,9	19,8	19,9	19,9	19,9	19,7	18	19,6
المساحة الفلاحية الإجمالية	99043542	92046642	35044442	86044342	43049942	30588942	55588842	42739543

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **السلاسل الإحصائية لوزارة الفلاحة (serie B) لسنوات 2000-2015**

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة الفلاحية الإجمالية بلغت ذروتها القصوى وذلك خلال الفترة 2000- 2009 حيث سنة 2009 قدرت بـ 92046642 هكتار إلى أن تتراجع خلال الفترة 2010-2015 حيث في 2010 قدرت بـ35044442 هكتار إلى أن تصل في 2015 نسبة 42739543 هكتار وهذا راجع إلى تنويع القطاعات حيث أن الجزائر تعتمد على قطاع محروقات أكثر من القطاع الزراعي.

الجدول رقم 2-04: تطور المساحة والإنتاج لمحصول الحبوب في الجزائر2005-2015

المساحة: ألف هكتار إنتاج: ألف طن

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة	2773,31	2856,37	2584,54	3063,03	2699,25	2509,02	2686,08
الإنتاج	3620,46	4558,57	3727,99	5137,15	4912,23	3435,23	3760,95

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد رقم33،35،36،الخرطوم، 2013،2015،2016

من خلال الجدول يتضح بأن كمية الإنتاج والمساحة الزراعية لمنتج الحبوب في الجزائر عرفت تذبذب خلال الفترة2005-2015 حيث سجل في فترة 2005-2009 مساحة قدرها2773,31 ألف هكتار بكمية إنتاج تقدربـ3620,46 ألف طن وفي سنة 2010 قدرت المساحة بـ2856,37ألف هكتاروكمية إنتاج 4558,57ألف طنوفي سنة 2011 سجلت مساحة 2584,54ألف هكتار بكمية إنتاج تقدر بـ3727,99ألف طن وفي سنة 2012 تقدر المساحة بـ3063,03ألف هكتار وكمية إنتاج 5137,15ألف طنإلى أن تراجعت المساحة المزروعة سنة 2013بـ2699,25 ألف هكتار بكمية إنتاج قدرت بـ4912,23 ألف طن إلى أن يستمر التراجع في السنتين 2014-2015 على التوالي وسبب هذا تذبذب راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الحكومة التي لم تكن ناجحة وعليها النظر إلى أسباب ذلك ومعالجتها .

الجدول رقم2-05: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: ألف طن

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	9342,1	26591,7	19529,2	42659,6	40328,2	35274,3	40117,4	36019	15356,6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الإنتاج	52531,5	40021,1	37264,7	51371	49123	34352	37610	34449	

المصدر: صادق الهادي، **تأثير السياسات الإستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على أداء تنافسية الاقتصاد الوطني،** أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018-2019، ص 151.

يتضح من خلال الجدول أن إنتاج الحبوب في الجزائر عرف تذبذب نظرا تأثره بالظروف المناخية وخاصة فيما يتعلق بالأمطار المتساقطة وتوزيعها على مدار الموسم الفلاحي حيث نلاحظ من خلال الجدول أن كمية إنتاج الحبوب بدأت في تزايد وهذا مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةوتزيد بكميات معتبرة إلى أن وصلت سنة2007 بكمية 36019 ألف وقد عرفت تراجعا كبيرا سنة 2008 مسجلة نحو 15356,6 ألف طن لترجع وترتفع سنة 2009 مسجلة الذروة في الإنتاج ب 52531.5 ألف طنوذلك نتيجة ضبط استغلال الأراضي الفلاحية بشكل عقلاني ، أما خلال الفترة 2010-2016 شهدت تذبذب في كميات الإنتاج وذلك بسبب التقلبات في العوامل المناخية باعتبارها أهم محددات إنتاج هذا النوع من المحاصيل الزراعية في الجزائر وهذا نظرا لشساعة المساحات الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار للري مقارنة مع المساحات الضئيلة التي تعتمد على السقي.

الشكل 2-01: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

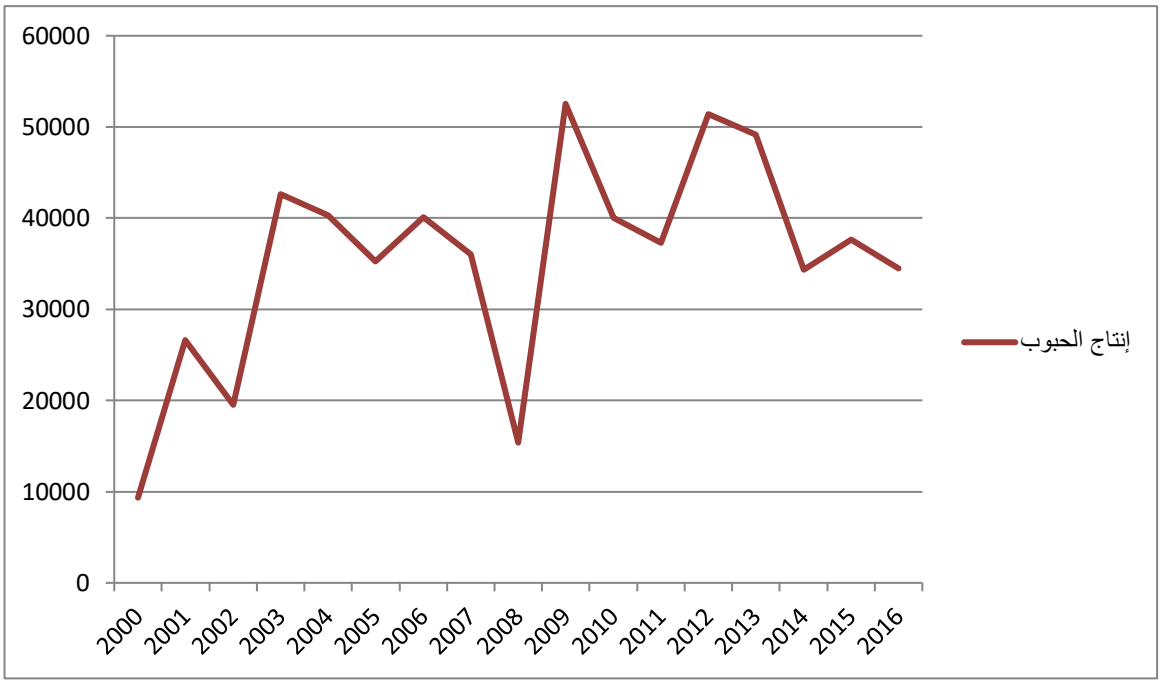

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم 2-05

الجدول رقم 2-06: تطور مساحة وإنتاج بعض محاصيل الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

الوحدة:المساحة:ألف هكتارالإنتاج: ألف طن

البيان	السنوات	متوسط الفترة2008-2012	2013	2014	2015
الشعير	المساحة	922,65	897,72	791,84	802,34
	الإنتاج	1358,10	1498,64	939,40	1030,56
الذرة الشامية	المساحة	0,30	0,37	0,99	0,71
	الإنتاج	0,85	1,24	2,57	2,79

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**،مجلد رقم 36،الخرطوم،2016،ص(39،40،49،59) .

يوضح لنا الجدول تطور مساحة وإنتاج كل من الشعير والذرة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015 حيث بلغت المساحة الإجمالية لفترة 2008-2012 نحو 922.65 ألف هكتار و0.30 ألف هكتار على التوالي وحققت كمية إنتاج خلال نفس الفترة 1358,10 ألف طن و0.85 ألف طن على التوالي ، لتعرف كمية انتاج الشعير سنتي 2014 و 2015 انخفاضا مقارنة بفترة 2008-2012 ، في حين سجل انتاج الذرة تحسنا ملحوضا مقارنة بالفترة 2008/2005 .

المطلب الثاني:واقع إنتاج القمح في الجزائر

يعد محصول القمح من أهم المحاصيل في الجزائر من حيث الأهمية الغذائية والإستراتيجية، فهو يعتبر غذاء أساسيا لتوفير الخبز والعجائن المختلفة، وتعود أهمية هذا المحصول في الجزائر لتواجده طبيعيا بمراكز النشوء الأصلي ولتطوره عبر الحضارات القديمة، فالقمح بنوعيه الصلب واللين يعتبر الأهم ضمن مجموعة الحبوب سواء من حيث المساحة التي يشغلها أو كمية الإنتاج مقارنة بمحاصيل الحبوب الأخرى. [1]

الجدول رقم 2-07: تطور المساحة والإنتاج لمحصول القمح في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

المساحة: ألف هكتار الإنتاج: ألف طن

السنوات / البيان	متوسط الفترة2005-2009	2010	2011	2012	2013	1014	2015	2016
المساحة	1780,34	1755,73	1672,43	1945,78	1727,24	1651,31	1814,72	1091,59
الإنتاج	2330,69	2952,70	2554,93	3432,23	3299,05	2436,20	2656,73	1937,62

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعية**،المجلد رقم 33،35،37، الخرطوم،2013،2015،2017

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور مساحة وإنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2005-2016 حيث عرفت هذه الفترة بتذبذب في مساحات وكميات إنتاج لمنتوج القمح بالجزائر حيث نلاحظ أن مساحة المزروعة قمح قدرت بـ1798,07 ألف هكتار خلال متوسط الفترة 2005-2009 بكمية إنتاج قدرت بـ2330,69 ألف طن إلى أن تراجعت سنة 2016 حيث بلغت المساحة 1091,59 ألف هكتار وكمية إنتاج تقدر بـ1937,62 ألف طن وسبب هذا التراجع هو سوء الأحوال الجوية والظروف المناخية فالمناخ يلعب دور كبير في زيادة الإنتاج.

الجدول رقم 2-08: تطور إنتاج القمح الصلب واللين خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: ألف قنطار

الإنتاج / السنوات	القمح الصلب	القمح اللين
2000	4863	2740

[1] علي بوخالفة، **انظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه–غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2014-2015، ص، 151.

2001	12388	8003
2002	9509	5508
2003	18022	11625
2004	20017	7290
2005	15687	8460
2006	17728	9151
2007	15289	7899
2008	8138	2972
2009	20010	9520
2010	18089	7962
2011	19274	6274
2012	24071	10251
2013	23324	9667
2014	18443	5918
2015	20199	6368
2016	19376	5025
2017	19909	4455

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر بالأرقام،2015-2017، رقم 48 ص، 34

-صادق الهادي، **تأثير السياسات الإستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على أداء تنافسية الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018-2019، ص 151.

يوضح الجدول أعلاه إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين خلال الفترة 2000-2017 حيث نلاحظ تذبذب في كميات الإنتاج للمنتوج حيث بلغت كمية 20199 ألف قنطار سنة 2015/2014 إلى تراجعت سنة 2016/2015 حيث قدرت بـ19376 ألف قنطار وفي سنة 2017/2016 قدرت كمية الإنتاج بـ19909 ألف قنطار أما بالنسبة للقمح اللين فبلغت كمية الإنتاج 6368 ألف قنطار سنة 2015/2014 وتراجعت في السنة الموالية بكمية 5025 ألف قنطار وفي سنة 2017/2016 بلغت كمية الإنتاج 4455 ألف قنطار وهذا التراجع سببه تغير في ظروف المناخية (الأمطار....) مما أدى إلى نقص عملية الإنتاج في المنتوج.

الشكل 2-02: تطور إنتاج القمح الصلب واللين في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

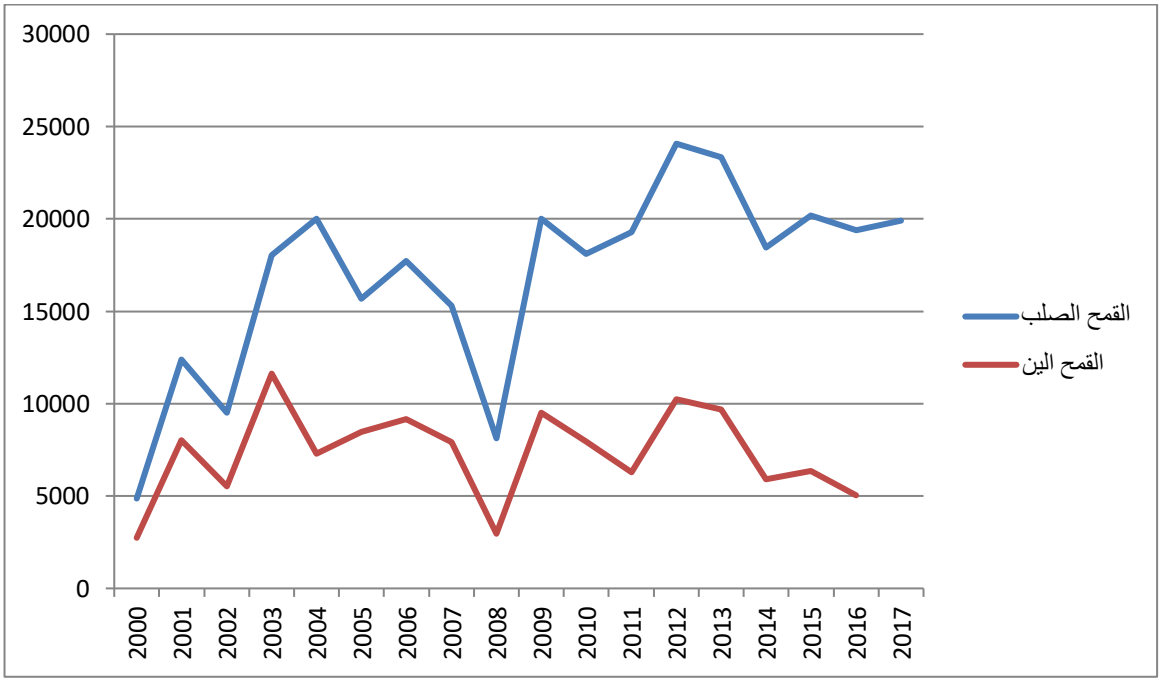

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 2-08

المطلب الثالث: واقع إنتاج الحليب في الجزائر

يعتبر الحليب ومشتقاته من المنتجات الهامة والحيوية من المنظور الغذائي بحكم أهميته في إمداد جسم الإنسان بالكالسيوم والمواد الطاقوية لنمو العظام [1]، فأحد مصادر الطاقوية للبروتين الحيواني الذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان وإنتاجه وتصنعيه يعتبر دعامة أساسية في الاقتصاد وقد عرف إنتاجه تطورا منذ سنة 2000 إلى سنة 2015 لكن بمعدلات نمو متفاوتة وضعيفة مقارنة بما تصبو الدولة إلى الحصول عليه من الاكتفاء الذاتي

وترجع هذه الزيادة إلى برامج الدعم المكثف التي أولته الدولة لإنتاج الحليب وبناء مزارع ومجمعات جمع الحليب منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[2]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-09: تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: ألف لتر

السنة	متوسط الفترة2000-2008	2009	2010	2011
الإنتاج	1892262,2	2394199,88	2632910,78	2926958,70
جمع الحليب	153072,33	300565,77	393304,70	536364,08
السنة	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	3088189,70	3368066,86	3548824,94	3753765,56
جمع الحليب	700984,78	831946,47	903598,50	944909,19

المصدر:وزارة التنمية الريفية والصيد البحري، **قسم إحصاءات الاستزراع ونظام المعلومات**

يوضح الجدول تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2009-2015 ،نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في كمية الإنتاج حيث سجلت سنة 2009 كمية تقدر بـ2394199,88 ألف لتر واستمرت في الارتفاع في السنوات الأخرى حيث سجلت أقصى كمية تقدر بـ3753765,56 ألف لتر سنة 2015 يرجع هذا التحسن إلى الدعم الذي تقدمه الدولة لإنتاج الحليب ، وهذا بهدفتحقيق اكتفاء ذاتي لمنتج الحليب لسد الفجوة الغذائية وذلك من خلال تطبيق البرامج التنموية لدعم القطاع الفلاحي، أما فيما يخص جمع الحليب الذي حقق ارتفاع مستمر خلال الفترة 2009-2015 والذي يبقى هامشيا بالمقارنة مع الكميات المنتجة، إلا أن شعبة الحليب تحظى باهتمام مميز من طرف الوازرة الوصية سواء كان ذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المخصص لتربية المواشي أو حتى ذلك الموجه لدعم عملية جمع الحليب.

الشكل 2-03: تطور إنتاج وجمع الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

[1] علي بوخالفة، مرجع سابق، ص،178

[2] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص، 255

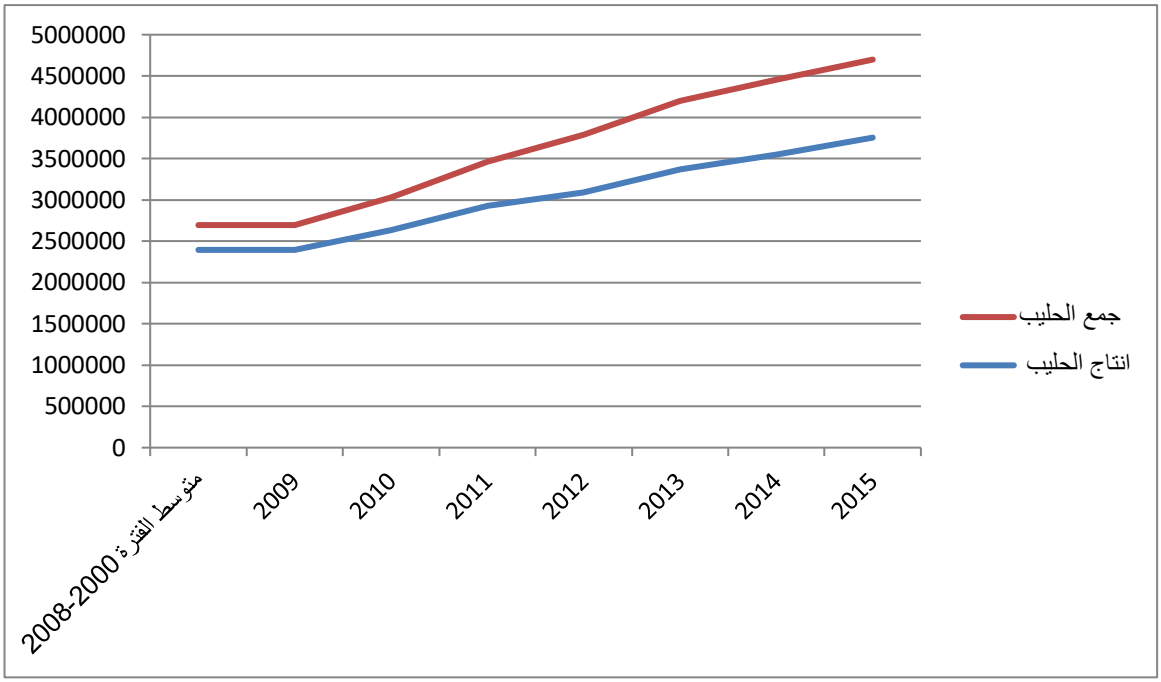

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على البيانات الجدول رقم 2-09

الثروة الحيوانية:

شكل الإنتاج الحيواني جزءا من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وكذا لما توفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خاصة الحليب ومشتقاته، [1]كما يعتبر الإنتاج الحيواني بصفة عامة استغلال الحيوانات وذلك بهدف الحصول على أعلى إنتاجية يمكن الوصول إليها، والتي تدخل ضمنه اللحوم بجميع أنواعها، وكذا الحليب والبيض باعتبارهم مصدريين هامين في غذاء الإنسان، لذا تعتبر الدولة إنتاج الحليب من بين أبرز و أهم إستراتيجيات التنمية الفلاحية والريفية، لكن دون إهمال الثروة الحيوانية الأخرى والجدول التالي يمثل تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر[2]

الجدول رقم 2-10: تطور الثروة الحيوانية-الأبقار والماعز-خلال الفترة 2015/2009

الوحدة: ألف رأس

السنوات	الأبقار	الماعز
2000	1595	3027
2001	1613	3129
2002	1511	3281
2003	1561	3325
2004	1614	3451
2005	1586	3590
2006	1608	3755

[1] ريم قصوري، مرجع سابق، ص،162

[2] زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية:2019-2020، ص،119

2007	**1634**	**3838**
2008	**1641**	**3751**
2009	**1682**	**3962**
2010	**1748**	**4287**
2011	**1790**	**4411**
2012	**1843,94**	**4595**
2013	**1909,46**	**4910,7**
2014	**2049,65**	**5129,84**
2015	**2149,55**	**5013,95**

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**،المجلد،28،29،30،33،35،36الخرطوم،2008،2009،2010،2013،2015،2016

يوضح الجدول تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حيث نلاحظ نمو في الثروة الحيواني، حيث سجلت عدد رؤوس الأبقار والمعز زيادة ملحوظة في الفترة 2000-2009،وتستعين الجزائر بتربية الأبقار وهذا رغم توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من القدرات الإنتاجية من الحليب وسبب هذه الزيادة في الثروة الحيوانية هو اتساع المشاريع التربية والإكثار الحديثة إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال وتقديم الدعم لفرع الإنتاج الحيواني ، وتبقى هذه الثروة الحيوانية ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تؤخر بها الجزائر.

المبحث الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب والقمح في الجزائر خلال الفترة 2016/2000

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، أي أن الاكتفاء الذاتي هو إنتاج الغذاء بكميات كافية تغني البلد على استيراد الغذاء من الخارج، وإذا لم تتوفر الكميات اللازمة المطلوبة من مكان البلد الواحد أي أنها لم تتح محليا بالقدر الكافي ، دل على ذلك وجود قصور في الإنتاج الغذائي بمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني، وهو ما يعني أيضا أن الكميات المطلوبة لا تتوافق مع الكميات المعروضة، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى عجز في الميزان التجاري وهو ما يطلق عليه الفجوة الغذائية غير أن التركيز على الاكتفاء الذاتي كإستراتيجية للأمن الغذائي مسألة غير ناجعة اقتصاديا ولاسيما في جانب تخصص الموارد، إذ ينتج منها زراعة أحادية و انخفاض التدفقات التجارية للمدخلات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الزراعية وتدني مستويات الإنتاج.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية

تمتلك التجارة الخارجية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة نظرا لاعتماد الدخل القومي على حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى ارتباط نشاطها الاقتصادي بالتطورات في الأسواق الدولية، هذا إلى جانب الأهمية الكبيرة التي تحضي بها موازينها التجارية للمنتجات الزراعية نظرا لارتباطها بقضية الأمن الغذائي ومدى قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.[1]

[1]بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستير –غير منشورة-،جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2013،ص64

لقد شهد الاقتصادي الجزائري انفتاحا على العالم الخارجي كغيره من الدول النامية وقد تميزت التجارة الخارجية بتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية مقابل استيراد الغذاء والمنتجات المصنعة النهائية [1]ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي الذي يوضح مختلف التطورات التي تطرأ على التجارة الخارجية في مجال الزراعة والغذاء.

الجدول رقم 2-11:تطور التجارة الخارجية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

السنوات	الصادرات الزراعية(A)	واردات زراعية(B)	الميزان الزراعي (العجز)	الصادرات الكلية(C)	الواردات الكلية(D)	نسبة A إلىC	نسبة B إلى D
متوسطالفترة2005-2009	1079,09	6357,49	5278,4	49897,64	29451,8	2.16	21.58
2011	208,51	7826,71	7618,2	45189,3	41191,8	0,46	19,00
2012	208,51	7826,71	7618,2	76711,6	53782,4	0,27	14,55
2013	568,51	17517,58	16949,07	65181,08	55213,08	0,8	31,72
2014	772,54	19409,38	18636,84	62884,29	58274,09	1,2	33,30
2015	795,54	11790,68	10995,14	37951,39	51733,01	2,09	22,79
2016	771,2	9085,7	8314,5	54523,0	47090,7	%1,41	19,29

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،**الكتاب السنوي للإحصاءاتالزراعية العربية** (المجلد33-37-36)،الخرطوم،2017،2016،2013

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني عجز مزمن والأسوء من ذلك متزايد حيث سجلت قيمة العجز بقيمة 5278,4 مليون دولار أمريكي في فترة 2005-2009 إلى أن تثبت القيمة قدرت بـ7618,2 سنة 2011-2012 وسجلت قيمة 18636,84مليون دولار أمريكي سنة 2014 وفي 2015 سجلت قيمة العجز 10995,14 مليون دولار أمريكي وصولا إلى 8314,5 مليون دولار سنة 2016 وذلك بسبب ارتفاع حجم الواردات ونقص الإنتاج المحلي مما دفع الدولة بتشجيع الاستيراد لتعديل الكفة بين الإنتاج المتناقص والاستهلاك المتزايد.

الشكل رقم2-04: تطور الصادرات الزراعية والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

[1] سهيلة شيخاوي، مرجع سابق 156

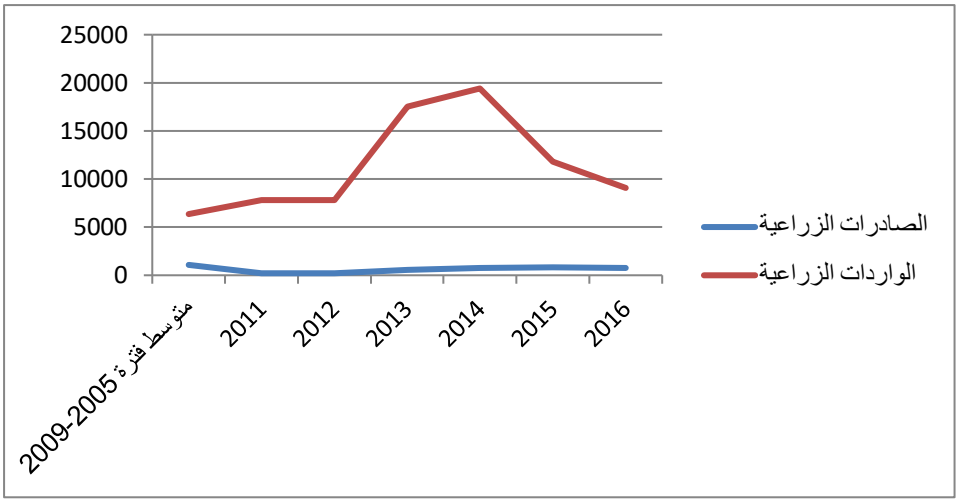

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 2-11

أولا: الصادرات الغذائية

إن تطور الصادرات الغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الغذائية لأن نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات، كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوروبية في حين أن صادراتها الغذائية لا تتعدى بعض المنتجات والجدول التالي يوضح ذلك:[1]

الجدول رقم 2-12: تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال 2005-2016

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

السنوات	متوسط فترة 2005-2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الغذائية	739,63	116,29	116,29	405,70	302,6	221,3	317,7

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**،مجلد رقم 33،35،37،الخرطوم،2013،2015،2017

من خلال الجدول يتضح بأن الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة 2005-2016 عرفت تذبذب أو تدهور حيث سجلت739,63 مليون دولار أمريكي في متوسط فترة 2005-2009وسجلت سنتي 2011-2012 قيمة 116,29 مليون دولار أمريكي وسجلت قيمة 405,70 مليون دولار أمريكي سنة 2013وسجلت في السنة الموالية 2014 قيمة تقدر بـ302,6 مليون دولار أمريكي وفي سنة 2015 قدرت بـــ221,3 مليون دولار أمريكي وفي سنة 2016 قدرت بـــ317,7 مليون دولار أمريكي ويعود انخفاض قيمة الصادرات الغذائية إلى ارتفاع الأسعار العالمية وارتفاع الكميات المستوردة من القمح والسكر والزيوت النباتية .....،وبالتالي تدهور في الميزان التجاري أي الصادرات الغذائية لم تغطي الواردات الغذائية.

ثانيا: الواردات الغذائية

في ظل عجز الآلة الإنتاجية وعدم فعاليتها تلجأ الجزائر سنويا إلى استيراد معظم المنتجات الغذائية بصفة مستمرة و بكميات متزايدة والتي عرفت تطورا وتغيرات هيكلية على مر السنين فبالإضافة إلى النمو المتزايد للكميات المستوردة توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت الجزائر إلى وقت قريب تشتهر بإنتاجها

[1] ريم قصوري، مرجع سابق، ص169

بوفرة ، ومعظم المنتجات الغذائية المستوردة حاليا تعتبر من المواد الأساسية التي تستهلك على نطاق واسع على غرار الحبوب والحليب وغيرها. [1]

الجدول رقم 2-13: تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	متوسط الفترة2005-2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الغذائية	4768,94	5515,01	5515,01	8428,32	9618,2	8297,2	7949,1

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**،مجلد رقم 33،35،37،الخرطوم،2013،2015،2017

يوضح الجدول تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2005-2016 حيث نلاحظ أنها عرفت ارتفاع محسوس فبلغت قيمة 4768,94 مليون دولار خلال متوسط الفترة 2005-2009 وسجلت قيمة 5515,01 خلال السنتين 2011-2012 إلى أن ارتفعت إلى8428,32مليون دولار أمريكي سنة 2013، لتستمر في الارتفاع السنتين المواليتين بنسبة كبير حيث سجلت 9618,2و 8297,2 مليون دولار أمريكي سنتي 2014 و2015 على التوالي وقدرت سنة 2016 بـ7949,1 مليون دولار أمريكي وهذا يدل على فشل السياسة المتبعة لتقليل من التبعية الغذائية للخارج.

الشكل رقم 2-05: تطور الصادرات الغذائية والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

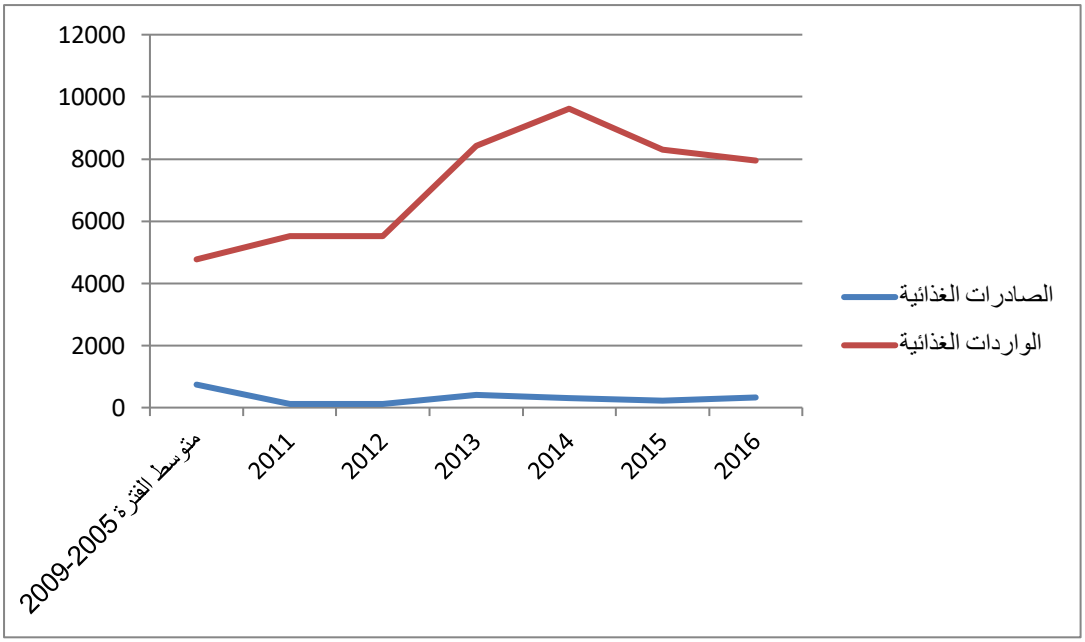

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول2-12،الجدول 2-13

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية لمنتج القمح في الجزائر

[1] علي بوخالفة، مرجع سابق، ص،187

تعتبر الجزائر من الدول الأكثر استهلاكا للحبوب وفي مقدمتها القمح بنوعيه الصلب والليّنو بالرغم من تعاقب السياسات والإصلاحات الزراعية التي تهدف في مجملها إلى تكثيف الإنتاج ومن ثم تلبية الطلب الوطني، إلى أنها لم تحقق اكتفاءها الذاتي وخاصة فيما يتعلق بمنتج القمح بنوعيه بل زادت اعتمادها على استيراده من الأسواق الدولية، حيث تعتبر الجزائر من الخمس الدول الأولى عالميا لاستيراد القمح مع العلم أن التبادلات التجارية للقمح على المستوى العالمي في الخمسين سنة الأخيرة تكاثرت بالأضعاف.

الجدول رقم 2-14: تطور التجارة الخارجية لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

كمية: ألف طن قيمة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات		الواردات	
	كمية(Q)	قيمة(V)	كمية(Q)	قيمة(V)
متوسط الفترة2005-2009	0,00	0,00	5442,10	1668,06
2010	0,00	0,00	5057,38	1182,27
2011	0,00	0,00	5057,38	1182,27
2012	0,00	0,00	6347,23	2129,46
2013	0,00	0,00	4822,95	1701,92
2014	0,03	0,03	7417,00	1607,91
2015	0,01	0,00	8504,85	1843,75
2016	0,00	0,00	8225,60	1783,21
إجمالي(Q،V)	0,04	0,03	50874,49	13098,85

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد33،35،36،37 ،الخرطوم،2013،2015،2016،2017.

يمثل الجدول أعلاه تطور التجارة الخارجية لمنتج القمح خلال الفترة 2005-2016 حيث نلاحظ أن الواردات فاقت الصادرات سواء من ناحية الكمية أو القيمة حيث بلغ إجمالي كمية الصادرات نسبة 04,0 ألف طن مقارنة بإجمالي كمية الواردات الذي بلغ 50874,49ألف طن أي أن الكمية المستوردة من منتج القمح أكبر من كمية المصدرة وذلك بسبب عجز الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب المحلي منها أما من ناحية القيمة فكانت قيمة الصادرات 0,03 مليون دولار أمريكي مقارنة بقيمة الواردات التي بلغت 13098,85مليون دولار أمريكي أي أن قيمة الواردات أكثر ارتفاع من قيمة الصادرات شكلا ثقلا كبيرا على الفاتورة الغذائية لمنتج القمح من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

الجدول رقم 2-15: تطور التجارة الخارجية لمنتج الحليب خلال الفترة 2005-2015

كمية: ألف طن قيمة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات		الواردات	
	كمية(Q)	قيمة(V)	كمية(Q)	قيمة(V)
متوسط الفترة 2005-2009	19,27	3,26	2899,53	931,98

2010	16,81	2,28	2752,26	858,22
2011	16,81	2,28	2831,71	861,68
2012	0,29	0,18	2899,38	1261,19
2013	0,11	0,12	1983,95	920,95
2014	0,34	0,25	3516,68	1769,97
2015	0,60	0,44	3373,15	1168,59
إجمالي(V،Q)	54,23	8,81	20256,66	7772,58

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (33،34،35،36)، الخرطوم،2013،2014،2015،2016

يمثل الجدول أعلاه تطور التجارة الخارجية لمنتج الحليب خلال الفترة 2005-2015 حيث نلاحظ أن إجمالي كمية صادرات بلغت نسبة 54,23ألف طن مقارنة بإجمالي كمية الواردات الذي يبلغ 20256,66ألف طن أي أن الصادرات لم تغطي الواردات وهذا ما يفسر أن المجهودات التي تبذلها الدولة لم تحقق الاكتفاء الذاتي أما من ناحية القيمة فبلغت إجمالي قيمة الصادرات 8,81 مليون دولار أمريكي وإجمالي قيمة الواردات 7772,58مليون دولار أمريكيوتعتبر أغلب الكميات المستوردة هي من الحليب وهو ما يستدعي النظر إلى دعم مزارع تجميع الحليب بمصانع غذائية للحليب ومشتقاته لتفادي الخسائر الحاصلة في الإنتاج.

المطلب الثالث: واقع الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح

تستخدم بيانات مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية الفعلية ويعبر هذا المؤشر عن مشكلة الأمن الغذائي وعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية [1]، حسب الإحصائيات تبين أن الجزائر تعتمد كثيرا على الواردات الغذاء من الخارج.

الجدول التالي يوضح لنا نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح والمتاح الاستهلاكي حيث يحسب كل منهما:[2]

المتاح الاستهلاكي = الإنتاج + الواردات – الصادرات

نسبة الاكتفاء الذاتي(SSR) = (الإنتاج / المتاح الاستهلاكي)*100

الجدول رقم 2-16: نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح الإستهلاكي لمنتج القمح خلال الفترة 2012-2016

الإنتاج: ألف طن

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج	3432,23	3299,05	2436,20	2656,73	1937,62

[1] محمد مصطفى سالت، مرجع سابق، ص، 52

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية**، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016، ص، 25

الصادرات	0,00	0,00	0,03	0,01	0,00
الواردات	6347,23	4822,95	7417,00	8504,85	8225,60
المتاح الاستهلاكي	9779,46	8122	9853,17	11160,84	10163,22
نسبة الاكتفاء الذاتي	%35,09	%40,61	%24,72	%23,80	%19,06

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد (34،35،36،37)، الخرطوم،2014،2015،2016،2017

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح الاستهلاكي لمنتج القمح خلال2012-2016، حيث نلاحظ تذبذب في الكمية المتاحة للاستهلاك أين سجل 9779,46 ألف طن في سنة 2012وسجلت 8122ألف طن سنة 2013 ، في حين ارتفعت سنة 2014 مسجلة 9853,17 ألف طن وقد سجل الانتاج سنة 2015 نحو 11160,84 ألف طن و في السنة الموالية 2016 نحو 10163,22 ألف طن وهذا التباين في الكمية المتاحة للاستهلاك ناتجة عن تذبذب في قيمة الواردات وكميات الإنتاج ، أما بالنسبة لمعدل الاكتفاء الذاتي فنلاحظ هناك تباين أو تذبذب من حيث النسب الموضحة في الجدول حيث سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي سنة2012 نسبة 35,09% وفي 2013سجلت نسبة اكتفاء ذاتي تقدر بـ40,61% وفي سنة 2014 قدرت بـ24,72% إلى أن تتراجع في السنتين التاليتين 2015 و2016 مسجلا نحو23,80% و 19,06% هذه النسب تدل على أن إنتاج القمح في الجزائر عاجز على تغطية الطلب الوطني وهو ما دفع الجزائر لاستيراد القمح و هذا الأمر أدى إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري.

الشكل رقم 2-06: تغير نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة2012-2016

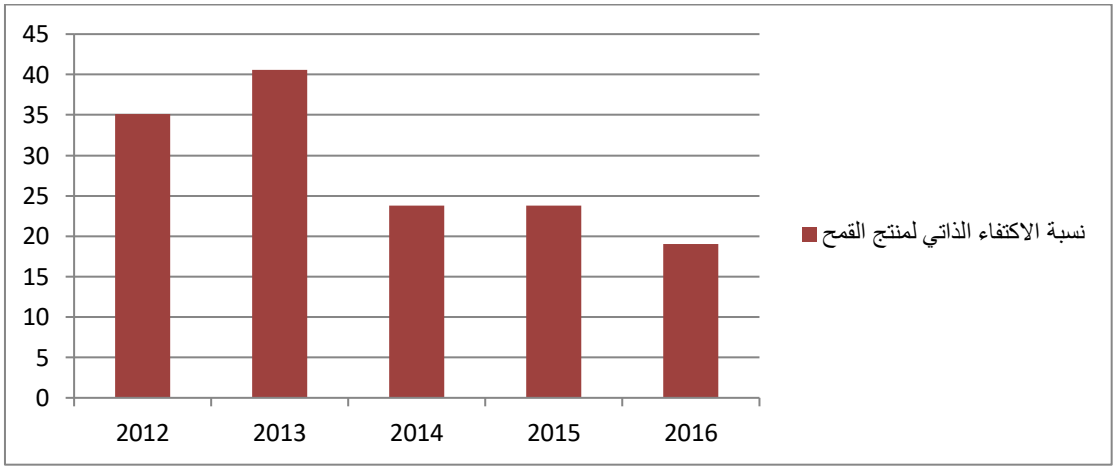

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 2-16

يمثل الشكل تغير نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2012-2016 حيث نلاحظ تذبذب في النسب فنجد أن دولة الجزائر سجلت نسبة 35,09% سنة 2012 و حققت اكتفاء ذاتي عالي المستوى سنة2013 بنسبة قدرت بـ40,61 % إلى أن تتراجع نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2014-2016 حيث سجلت أدنى قيمة في 2016 نسبة قدرت بـ19,06% أي أن الدولة أصبحت عاجزة في إنتاج كميات القمح وذلك لسبب الظروف المناخية وغيرها.

المطلب الرابع: واقع الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب

يبرز تحليل منتج الحليب ضعف في إنتاجه وعدم كفاية الكمية المجمعة منه ويرجع ذلك أن سياسة منتج الحليب تسعى لتوفير حليب رخيص للمستهلكين، ومع ذلك وضعت الدولة سياسة ترويج الأبقار من خلال استيراد الأبقار عالية المردود وراثيا ومع ذلك لم تحقق برامج تكثيف إنتاج الحليب الأهداف المرجوة، ومنه

حسب الإحصائيات السابقة يمكن تقدير كل من المتاح الاستهلاكي ونسبة الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-17: نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح الاستهلاكي لمنتج الحليب خلال الفترة 2012-2015

الإنتاج: ألف لتر

السنوات	متوسط الفترة 2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	1504,3	1682,1	1773,5	1851,1	1878,5	2377,6	2854,0	3165,6	3063,8	3400,6	3648,5	3895,0
الصادرات	4,52	25,56	15,49	18,01	20,48	16,81	16,81	16,81	0,29	0,11	0,34	0,60
الواردات	2159,2	2612,0	4090,3	3835,6	3856,1	2752,2	2752,2	2831,7	2899,3	1983,9	3516,68	3373,15
المتاح الاستهلاكي	3658,9	4268,5	5848,3	5668,6	5714,1	5112,9	5600,9	5980,4	5962,8	5384,3	7164,8	7267,5
نسبة الاكتفاء الذاتي	%41,1	%39,4	%30,3	%32,6	%32,8	%46,5	%42,4	%52,9	%51,3	%63,1	%50,9	%53,5

المصدر:-من إعداد الطالبة باعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**،المجلد،28،29،30،33،35،36الخرطوم،2008،2009،2010،2013،2015،2016

يوضح لنا الجدول أعلاه نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح الاستهلاكي لمنتج الحليب خلال الفترة 2000-2015 حيث نلاحظ من خلال الجدول أن كمية المتاح الاستهلاكي في تذبذب خلال هذه الفترة نجد أن دولة الجزائر تعتمد على استيراد منتج الحليب وذلك نتيجة أن الكميات المنتجة من مادة الحليب لم تكفي لتحقيق اكتفاء ذاتي حيث نجد صادراتها أقل من وارداتها أما بالنسبة لي نسب الاكتفاء الذاتي من منتج الحليب نلاحظ أن خلال الفترة 2000-2004 شهدت نسبة مرتفعة ما يقدر بـــ41,1% إلى أن تتراجع نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2005-2008 تم ترتفع نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2009-2015 حيث وصلت إلى 63,1 % سنة 2013 وتجدر الاشارة إلى أن شعبة الحليب تحظى باهتمام مميز من طرف الوزارة الوصية سواء كان ذلك من خلال تسهيل الإجراءات الحصول على الدعم المخصص لتربية المواشي أو حتى ذلك الموجه لدعم عملية جمع الحليب.

الشكل رقم 2-07: تغير نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

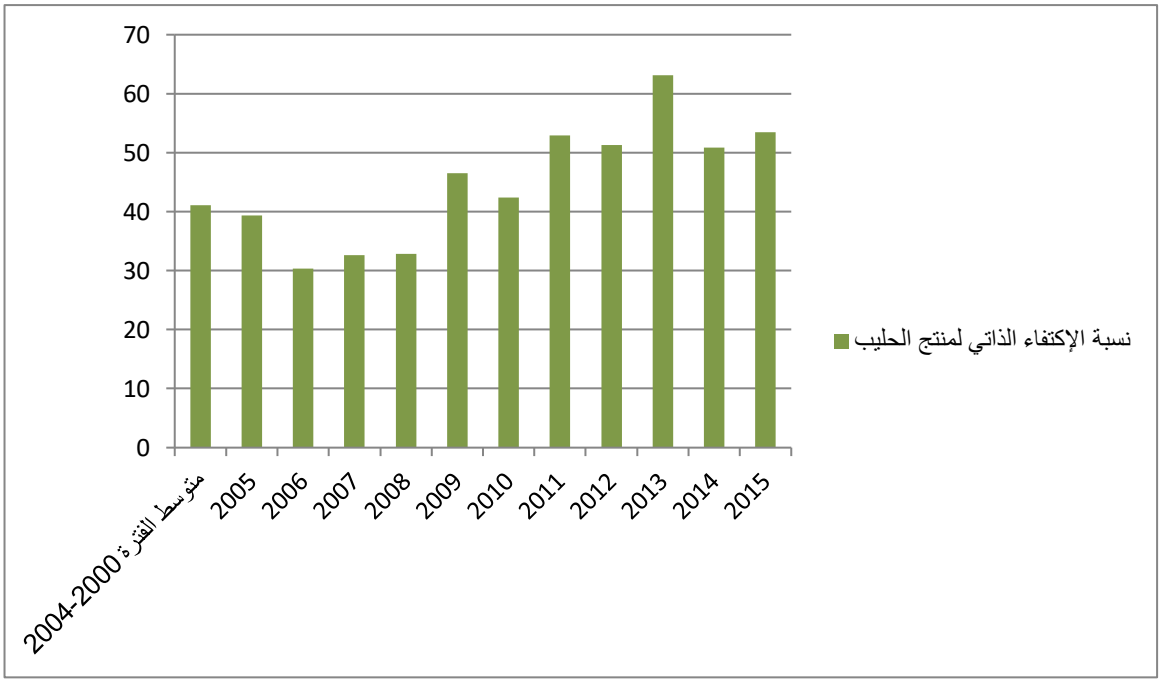

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 2-17

يمثل الشكل تغير نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حيث نلاحظ أن شعبة الحليب حققت أدنى نسب للاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2000-2008 في حين أنها حققت نسب مرتفعة من اكتفاء الذاتي خلال الفترة 2009-2015 حيث بلغت أعلى مستوى سنة 2013 بنسبة اكتفاء ذاتي قدرت بـــ63,1%وهذا التحسن يرجع إلى الاهتمام الذي قامت به الدولة لفرع الحليب بدعم المزارعين من خلال دعم إنتاج الحليب وتوزيعه وتجميعه.... ورغم ذلك لم يتمكن الإنتاج المحلي للحليب في الجزائر من تحقيق نسب كافية تغنيها عن الاستيراد.

المبحث الرابع: تقييم القطاع الزراعي الجزائري

إن تحقيق هدف القطاع الزراعي المتمثل في توفير الاحتياطات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز وترقية الاقتصاد الوطني يتطلب توفير بيئة ملائمة في جميع المجالات، وذلك بتوفير الموارد المتاحة البشرية والمالية والتكنولوجية لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: معوقات القطاع الزراعي في الجزائر

- **مشاكل ومعوقات طبيعية:**

تعد الموارد الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود إنتاج ومعنى لرأس المال والعدالة في هذا القطاع، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له أثر سلبي على الإنتاجية الزراعية وعلى الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية هي:

أ- **مشاكل تتعلق بالموارد الأرضية:**تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر إلى أراضي مستعملة للفلاحة وأراضي غير صالحة للزراعة وأخرى تتمثل في غابية والأراضي غير صالحة للزراعة وحلفائه، بالإضافة إلى هذا وجب على الحكومة الجزائرية حماية الأراضي الزراعية من عملية التوسع العمراني والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تأتي على النحو التالي:

- **ملوحة التربة:**تصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الإسراف في عملية الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة مما يؤثر على الإنتاج الزراعي.
- **الانجراف والتعرية:** إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية سواء الانجراف المائي أو الهوائي، ما يضطر المزارعين إلى هجرة هذه الأراضي وهو يؤدي خروجها من دائرة الاستثمار الزراعي، حيث نجد أن نسبة 82% من الأراضي المطرية تتعرض لهذه الظاهرة في الجزائر.

والمشكل الثالث الذي يصيب التربة الزراعية هو التعرية حيث ينجم عن قيام السكان بتهيئة الأرض عن طريق الحرث العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر، مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية في حالة الموسم الجاف بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار. [1]

- **التصحر:**تعتبر ظاهرة التصحر من الظواهر الطبيعية الخطيرة حيث أن المزارعين في المناطق الجافة و المحايدة للصحراء،يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثا عميقا عدة مرات مما يهيئ ظروفا مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافا، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار المفاجئة فتتعرى الأرض وتتحول و تتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية. [2]

ب- مشاكل متعلقة بطبيعة الحيازات:إن توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وبما تقرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة، ومن جهتها تعاني الحيازات الجماعية من مشاكل البيروقراطية الإدارية وهو مايضعف إنتاجيتها.[3]

ت- مشاكل متعلقة بالموارد المائية:لا شك أن العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الأمن الغذائي، نظرا لكون أن الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد ال

ث- مائية، فنجد الجزائر أنها تعاني من نقص في مواردها المائية بالإضافة إلى مشكلة هدرها بسبب الأساليب التقليدية للري هذا إلى جانب تعرضها للتلوث الصناعي كل هذا يؤدي إلى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبالتالي وجب عليها اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فاعلية لحماية مواردها المائية من النقصان والعمل على تطوير أساليب الري المستخدمة في الزراعة[4].

- **مشاكل ومعوقات بشرية**

أ- اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:تعتبر معدلات النمو من أهم التحديات التي تواجه التنمية والتي أسفرت عن اختلالات متواصلة في العلاقة بين السكان والموارد الزراعية الرئيسية وخاصة المياه والأراضي الزراعية،فزيادة معدل نمو السكان في الجزائر راجع ذلك إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها فيرى الاقتصاديون بأن أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد .

ب- الهجرة من الريف إلى المدينة: تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أهم أنواع الهجرة من حيث حجمها واستمراريتها النسبية ونتائجها، إذ أنها ظاهرة معروفة تاريخيا حيث تواكب النمو السكاني المرتفع كما أنها تختلف باختلاف ظروف وعوامل متعددة أهمها درجة التصنيع ومستوى تطور التقني والاقتصادي بشكل عام وما من شك فإن زيادة التصنيع قد ساهم في هذه التنقلات والتوزيعات السكانية

[1] علي حسني، مرجع سابق، ص ص،52،51
[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص، 266
[3] المرجع السابق، ص 256
[4] علي حسني، مرجع سابق، ص، 55

القطاعية، وتكمن أهم دوافع الهجرة إلى حد كبير في انتشار الفقر والبطالة الناتج عن ضعف القطاع الزراعي و الريفي عموما .[1]

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 65% في حين بلغ سكان الريف 35% من عدد السكان الإجمالي ويدل الفارق بين النسبتين عن حجم النزوح من الريف إلى المدينة وهذا بالمقارنة بسنة 1980 التي كانت فيها نسبة السكان الريفي أكبر من سكان المدينة حيث بلغت 56 % و44% على التوالي.

إن للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية في الجزائر وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الدعم اللازم والفعلي للفلاحين.[2]

- **مشاكل ومعوقات تكنولوجية:**يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية لتخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، فما زالت الزراعة تعتمد على وسائل غير نقية بالإضافة إلى عدم شراء تكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور غير المحسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى استخدام الأسمدة ومشاكل الأراضي المالحة ونقص الإرشاد الزراعي في مجال استخدام المعدلات السمادية المثلى.

ويرجع هذا إلى عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية وإلى صغر الحيازات الزراعية وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع أسعارها. [3]

- **مشاكل ومعوقات عامة:**يمكن حصر أهمها فيما يلي:[4]

- مشكل المناخ إذ تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع فالتقلبات المناخية تحدث تذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي.
- غياب التكامل الزراعي والصناعي.
- ارتفاع عنصر المخاطرة في النشاط الزراعي.
- نقص التمويل الزراعي.
- عدم مراعاة التسيير الإداري للزراعة.
- تدني مستوى البحث الزراعي.
- نقص العمالة الزراعية المدربة.
- ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة معوقات التي تطرأ على القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في تحقيق التنمية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل التي تتطلب حلول ومن أهم هذه الحلول ما يلي:[5]

- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم.
- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم أن الإنتاج المتزايد يؤدي إلى زيادة دخله أكثر مما لو كانت غير ملكه.

[1] الأخضر بن عمر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية،جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2007/2006،ص، 95

[2] علي حسني، مرجع سابق، ص، 56

[3] بلال خزار، مرجع سابق ، ص ص،73،72

[4] فوزية غربي،مرجعسابق،ص ص،264-297

[5] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**،مجلةالباحث،العددالثاني،ورقلة، الجزائر2003،ص، 109

- ❖ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه، ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.
- ❖ بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية:"تبني إستراتيجية واضحة للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لتطوير القطاع الزراعي من خلال الصناعات الحرفية الصغيرة القائمة على أسس تعاونية وهذا يمكن أن يفتح مجالا واسعا للمشاريع الزراعية في زيادة القيمة المضافة
- ❖ العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء سدود .....

خلاصة الفصل الثاني

وأخيرا يمكن القول أن الجزائر تسعى جادة للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة من خلال حزمة واسعة من المخططات والبرامج والسياسات بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج النمو الاقتصادي الجديد، حيث يعد القطاع الزراعي نشاطا اقتصاديا هاما من شأنه أن يمكن للجزائر تلبية الحاجيات الغذائية والحيوانية لسكانها وزيادة صادرتها خارج المحروقات ورفع قدرتها في مجال استحداث مناصب الشغل حيث يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والذي يساهم في امتصاص البطالة وذلك من خلال اليد العاملة في القطاع الزراعي وتقديم الدعم والتحفيزات وتوفير الظروف الملائمة للعاملين في القطاع.

بالرغم من ذلك إلى أن الزراعة بالجزائر واجهت عدة مشاكل وصعوبات في شتى النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فوضعت الدولة عدة مخططات وبرامج لمواجهة تلك المشاكل واقتراح حلول لمعالجتها.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة نستخلص أن الزراعة هي المصدر الأساسي الذي يوفر الاحتياجات الغذائية للمواطنين والتي تشهد تزايد مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وهو ما يمثل الدور الأساسي للزراعة وعليه فأن السياسة الزراعية تهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للمواد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن و أي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك تؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وعادة هيكلة المؤسسات العامة وإتباع سياسات نقدية وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من السياسات الزراعية الرشيدة حيث تساهم هذه السياسة في تجسيد الأمن الغذائي على المستوى الوطني فهي بمثابة الدعم الأساسي والمشجع للتنمية الفلاحية بمختلف مجالاتها ومتطلباتها وهذا من خلال برامج التي تقدمها ذات طابع تنموي.

لقد واجهت الزراعة أثناء مسيرتها التنموية وتحقيق تقدمها في الجزائر صعوبات ومشاكل عديدة في شتى المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، غير أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري خاصة لارتباطه بحياة الفرد وأمنه واستقراره إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو التقليل من حدتها يعد انطلاقه حتمية للتنمية الاقتصادية، لمواجهة هذه المشكلة قامت الجزائر بإعداد وتطبيق برامج وسياسات بهدف تطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشكلة الغذاء وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي.

I- اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراسة الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول إلى ما يلي

- الفرضية الأولى :العلاقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي هي علاقة تكاملية حيث أن السياسة الزراعية تولد لنا إنتاج وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي لأن مختلف السياسات والإصلاحات الزراعية جاءت لتحقق هدف رئيسي وهو تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال وضع برامج وإصلاحات تنموية تعالج مشكلة الغذاء لسد الفجوة الغذائية والقضاء على التبعية الغذائية وهو ما يثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الثانية:رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2019/2001 منالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2001 ، سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008 ....ألخ،فرغم هذه السياسات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الآمال المرجوة للنهوض بالقطاع الزراعي ، حيث لازالت الجزائر تعاني من تبعية للخارج ويبقى اللجوء لاستيراد السلع الغذائية الضرورية من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر.وهو ما يثبت صحة الفرضية.
- الفرضية الثالثة: تحقق الجزائر اكتفاءا ذاتي منخفضا نسبيا بالنسبة لمنتج الحليب مقارنة مع الإمكانيات التي تزخر بها الدولة، حيث تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2016/2001 بين40 % و 60%، وتعاني من فجوة غذائية كبيرة بالنسبة لمنتج القمح حيث تعتمد بنسة كبيرة على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد على هذه المادة الاستراتيجية وهذا ماينفي الفرضية

II- النتائج:

ولقد خلصت الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي

- ✓ الأمن الغذائي قضية حساسة تسعى جميع الحكومات لتحقيقها باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.
- ✓ إلزامية الربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي .
- ✓ فشل السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأهداف المسطرة.
- ✓ إن القطاع الزراعي بإمكانه المساهمة في تخفيف من حدة البطالة في الجزائر إذ أعطى له اهتمام أكبر من طرف المستوردين كونه يتميز بكثافة اليد العاملة.
- ✓ تفاقم معدل استهلاك الغذاء مقابل عدم زيادة الإنتاج يؤدي إلى حدة المشكلة الغذائية وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية
- ✓ اهتمام الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها منذ الاستقلال.
- ✓ السعي لتوفير الأراضي الرعوية وتسهيل منح القروض الزراعية.
- ✓ دراسة الهيكل الاستراتيجي لمؤسسات صناعة الألبان .
- ✓ لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق اكتفائها الذاتي في هذا منتوج القمح بالرغم من الإصلاحات التي شهدها القطاع الفلاحي.
- ✓ أسعار القمح مدعمة من طرف الدولة، ما يدل على اتساع استهلاكها في المجتمع الجزائري إلى حد التبذير.

III- التوصيات:

- لتحقيق الأمن الغذائي لابد من تحقيق الأمن المائي أولا فلا غذاء دون ماء.
- لابد من ترشيد الاستهلاك وعدم التبذير خاصة فيما يخص المواد الغذائية(القمح والحليب) المدعمة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لتكثيف إنتاج القمح من خلال التوسع الرأسي في خدمة الأرض بدلا من التوسع الأفقي.
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد المائية وترشيد استغلالها بالإضافة إلى التحكم في نقل وتخزين منتوجات الحبوب خاصة القمح.

IV- آفاق الدراسة:

- استراتيجيات الحد من الفاقد في المحاصيل الفلاحية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر
- ضرورة دعم الدولة لأسعار الأعلاف في الأسواق الجزائرية
- الاهتمام الكبير بالأبقار المحلية في الجزائر والتي لا تعطيها أهمية كبيرة مقارنة بالأبقار المستوردة
- ضرورة زيادة الاستثمارات الموجه لفرع إنتاج الحليب وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص.
- ضرورة الاهتمام بسياسات دعم إنتاج القمح نتيجة الاستهلاك الواسع للمنتوج.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1) أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، القاهرة، 2010.
2) حسن محمد عبدالله أبو شويمة،الأمن الإقتصادي في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيلية،دار النفائس، الأردن، 2017
3) سالم توفيق النجفي،سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير(رؤية المستقبل)،مركز الدراسات الوحدة العربية(بيت النهضة)،بيروت، 2013.
4) الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت،لبنان، 2009.
5) عبد الفاتح القاسم صبحي، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله،دار الفارس،الأردن،2010.
6) محمد أحمد السيريتي، اقتصاديات الموارد (الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2011.

2. الأطروحات

7) جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية:2017-2018.
8) حافظ أمبن بوزيدي، دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019
9) زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية:2019-2020.
10) زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية:2013-2014.
11) سهيلة شيخاوي، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، تخصص،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019/2018.
12) صادق الهادي، تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على أداء تنافسية الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018-2019.
13) عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر،أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية:2017-2018.
14) علي بوخالفة، انظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر،باتنة، السنة الجامعية: 2014-2015.
15) فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية،أطروحة دكتوراه –غير منشورة-،جامعةمنتوري،قسنطينة،الجزائر، 2008/2007.
16) كمال حوشين،إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2006-2007.
17) مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2016.

18) محمد غردي،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية:2011-2012.

19) محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016/2017.

3. رسائل الماجستير

20) الأخضر بن عمر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية،جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2006/2007.

21) بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الحاج لخضر، باتنة،السنة الجامعية:2012-2013.

22) ريم قصوري،الأمن الغذائي والتنمية المستدامة،مذكرة ماجستير-غير منشورة- ،جامعة باجي مختار، عنابة ،االجزائر، 2012/2011 .

23) سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2005-2000) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في تهيئة العمرانية،كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية:2005-2006.

24) الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،السنة الجامعية:2007/2006.

25) وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2013-2014.

4. رسائل الماستر

26) إلهام قدور،السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق ،مذكرة ماستر –غير منشورة- ،جامعة 8ماي1945،قالمة، الجزائر، 2016/2017.

27) بلال صحراوي، فريد قويدري، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2001-2017،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،السنة الجامعية:2018-2019.

28) زكريا يوب،كريمةملال،السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر،مذكرة ماستر –غير منشورة- ،جامعة د مولاي الطاهر،سعيدة، االجزائر،2015/2016.

29) علي بن شيخ، عامر بوعكاز،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية(دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية2000/2015)، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السنة الجامعية:2016/2017.

30) علي حسني،دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي،مذكرة ماستر –غير منشورة-،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،السنة الجامعية: 2015/2016.

31) كوثر دبة، السياسة الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر-غير منشورة-، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2016/2017.

5. المجلات والجرائد

32) أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث،العدد الثاني، جامعة الجزائر،2003 .

33) إيمان شعبانية، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة،الجزائر،جانفي 2017.

34) بحري طروب،الأمن الغذائي ، مجلة الفكر ،العدد السابع ، جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 2016

35) تقية محمد المهدي خسان،الأمن الغذائي، مجلة الوحدة، العدد 84، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

36) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 10أوت 2008.

37) جمال جعفري، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي (دراسة تحليلية وقياسية2015/2000)،مجلة الدفاتر الاقتصادية ، المجلد10-العدد02، جامعة مستغانم ، الجزائر،السنة 2018

38) رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر(واقع وآفاق)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد13، جامعة سطيف1، السنة 2015.

39) رشيد بو عافية،سارة عزاز،دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،العدد07، جامعة تيبازة، الجزائر،2017.

40) فتيحة بوزيان، مليكة شبايكي حفيظ، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5 –العدد1، جامعة الجزائر3، الجزائر، جوان 2018.

41) فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد العشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2016.

42) كريمة قرابسي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10-العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر، أفريل2019

43) كمال الدين بن عيسى، فتيحة كبيري،تحدي الأمن الغذائي في الجزائر(دراسة قياسية خلال فترة 1995-2015)،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد19،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018

44) ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2016

6. المنظمات

45) الديوان الوطني للإحصائيات

46) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

47) المنظمة العربية للتنمية الزراعية

48) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

7. المواقع الإلكترونية

49) محمد الأمين، السياسات الزراعية ، https:/agronomie.info//،أطلع عليه يوم 2020/09/16 على الساعة 23:38.

50) وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية،/madrp.gov.dz/ar، تاريخ الإطلاع: 05-10-2020

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص الدراسة باللغة العربية وباللغة الفرنسية	
مقدمة عامة	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (الأمن الغذائي والسياسة الزراعية)	**1**
تمهيد	**3-2**
المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية	**4**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية	**5-4**
المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية	**6-5**
الفرع الأول: سياسات التوجيه الزراعي	**5**
الفرع الثاني: سياسات الإصلاح الزراعي	**6**
الفرع الثالث: سياسات الثورية الزراعية	**6**
المطلب الثالث: أهداف السياسة الزراعية	**8-7**
الفرع الأول: الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية	**7**
الفرع الثاني:الأهداف القومية	**8**
المبحث الثاني: مضامين السياسة الزراعية وأهميتها	**9**
المطلب الأول: مضامين السياسة الزراعية	**10-9**
الفرع الأول: السياسة السعرية	**9**
الفرع الثاني: السياسة التسويقية	**10**
الفرع الثالث: السياسة الهيكلية	**11**
المطلب الثاني: أهمية السياسة الزراعية	**12**
المطلب الثالث: علاقة السياسة الزراعية بالسياسة الاقتصادية	**13**
المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي	**14**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	**14**
الفرع الأول: المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي	**15**
الفرع الثاني: مفهوم الأمن الغذائي	**15**

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: أبعاده	**17-16**
المطلب الثاني: مستويات ومؤشرات الأمن الغذائي	**17**
الفرع الأول: مستويات الأمن الغذائي	**17**
الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي	**18**
المطلب الثالث: أهمية الأمن الغذائي	**19**
المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي	**20**
المطلب الأول: شروط ومقومات الأمن الغذائي	**21-20**
الفرع الأول: شروط الأمن الغذائي	**20**
الفرع الثاني: مقومات الأمن الغذائي	**21**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	**22-21**
المطلب الثالث: السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي	**23**
خلاصة الفصل الأول	**25**
الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	**26**
تمهيد	**28-27**
المبحث الأول: تطور السياسة الزراعية في الجزائر	**29**
المطلب الأول: مفهوم التسيير الذاتي	**29**
أولا: مفهوم التسيير الذاتي	**22**
ثانيا: أهداف التسيير الذاتي	**30**
ثالثا: خصائص التسيير الذاتي	**30**
رابعا: مراحل التسيير الذاتي	**31**
خامسا: تقييم التسيير الذاتي	**32**
المطلب الثاني: الثورة الزراعية	**32**
أولا: أهداف الثورة الزراعية	**34-33**
ثانيا: أهم مراحل تطبيق نظام الثورة الزراعية	**34**
ثالثا:تقييم الثورة الزراعية	**35-34**
المطلب الثالث: السياسة الزراعية خلال فترة الثمانينات والتسعينات	**44-35**
المطلب الرابع: السياسة الزراعية خلال فترة الإنفاق الحكومي 2001/2019	**52-45**
أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR 2001	**46-45**
ثانيا: قانون التوجيه الفلاحي 2008	**49-46**

فهرس المحتويات

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي	**51-50**
رابعا: الأهداف المسطرة لآفاق 2019	**52**
المبحث الثاني: واقع إنتاج القمح والحليب في الجزائر	**53**
المطلب الأول: واقع إنتاج الحبوب في الجزائر	**56-54**
المطلب الثاني: واقع إنتاج القمح في الجزائر	**58-57**
المطلب الثالث: واقع إنتاج الحليب في الجزائر	**61-59**
المبحث الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب والقمح في الجزائر خلال الفترة 2016-2000	**62**
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية	**65-63**
المطلب الثاني:تطور التجارة الخارجية لمنتج القمح في الجزائر	**67-66**
المطلب الثالث: واقع الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح	**69-68**
المطلب الرابع:واقع الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب	**71-70**
المبحث الرابع: تقييم القطاع الزراعي في الجزائر	**72**
المطلب الأول: معوقات القطاع الزراعي في الجزائر	**74-73**
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة معوقات التي تطرأ على القطاع الزراعي في الجزائر	**75**
خلاصة الفصل الثاني	**78**
الخاتمة العامة	**81-79**
قائمة المصادر والمراجع	**87-82**
الفهارس	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس المحتويات	

قائمة الجداول والأشكال

ثانيا: فهرس الجداول والأشكال

01- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-2	حصيلة الثورة الزراعية خلال الفترة 1973-1978	34-33
02-2	تطور الأراضي الفلاحية حتى سنة 2004	44-43
03-2	تطور المساحات الزراعية المستغلة والإجمالية خلال الفترة 2000-2015	55-54
04-2	تطور المساحة والإنتاج لمحصول الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2005-2015	54
05-2	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	55
06-2	تطور المساحة والإنتاج لبعض محاصيل الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2008-2015	56
07-2	تطور المساحة والإنتاج لمحصول القمح في الجزائر خلال الفترة 2005-2015	57
08-2	تطور إنتاج القمح الصلب واللين خلال الفترة 2000-2017	58
09-2	تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	60
10-2	تطور الثرة الحيوانية-الأبقار والماعز-خلال الفترة 2015/2009	62
11-2	تطور التجارة الخارجية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	64
12-2	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال 2005-2016	65
13-2	تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2005-2016	66
14-2	تطور التجارة الخارجية لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	68
15-2	تطور التجارة الخارجية لمنتج الحليب خلال الفترة 2005-2015	69-68
16-2	نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح الاستهلاكي لمنتج القمح خلال الفترة 2012-2016	70
17-2	نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح الاستهلاكي لمنتج الحليب خلال الفترة 2000-2015	72-71

02- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-2	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	56
02-2	تطور إنتاج القمح الصلب واللين في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	59
03-2	تطور إنتاج وجمع الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	62
04-2	تطور الصادرات الزراعية والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	65
05-2	تطور الصادرات الغذائية والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	67
06-2	تغير نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة2012-2016	71
07-2	تغير نسب الاكتفاء الذاتي لمنتج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	73